ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تونس..

تصحيح المسار

"خريف النهضة"

ecss.com.eg
/ecsstudies

تونس.. تصحيح المسار
"خريف النهضة"

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

إشراف وتحرير

جلال نصار – محمد مرعي

الباحثـــــــون

الشيماء عرفات
بسنت جمال
حسين عبد الراضي
رحاب الزيادي
شادي محسن
صلاح وهبة
عبد المنعم على
محمد عبد الرازق
محمد منصور
محمود قاسم
مها علام
نسرين الشرقاوي
هايدي الشافعي

إخراج فني

أحـمد حســني

/ecsstudies
ecss.com.eg

المحتوى

الافتتاحية	05
أولًا: توازنات القوى الفاعلة داخل تونس ومواقفها من قرارات قيس سعيد	06
ثانيًا: تدهور الاقتصاد كدافع رئيسي لغضب الشارع وقرارات الرئيس	15
ثالثًا: أزمة كاشفة... عجز حكومي عن مجابهة تفشي وباء كورونا	26
رابعًا: تونس واتساع دائرة الفساد.. التحدي القادم	32
خامسًا: قيس سعيد.."مدعوم النهضة أمس عدوهم اليوم"	37
سادسًا: «راشد الغنوشي».. أكثر من 20 عامًا في خدمة التنظيم الدولي للإخوان	42
سابعًا: التحولات السياسية في المجتمع التونسي بعد صعود «حركة النهضة»	48
ثامنًا: انكسار النهضة في تونس تُسمع أصداؤه في أنقرة	54
تاسعًا: باريس.. الحليف التقليدي لقصر قرطاج	58
عاشرًا: واشنطن وتونس...تباين بين موقف إدارة بايدن ومراكز الفكر	62
حادي عشر: «النهضة التونسية» على خطى إخوان مصر	68
ثاني عشر: مسارات متباينة.. خارطة الطريق بعد انقضاء مدة الـ 30 يومًا	74
ثالث عشر: تعثر «النهضة» ومستقبل الإسلام السياسي في المغرب العربي.	80
مستخلصات	86

الافتتاحية

اجتاحت الساحة التونسية في الـ 25 من يوليو 2021 والذي واكب الذكرى الرابعة والستون للجمهورية، موجة من الاحتجاجات طالبت بالإطاحة بحركة النهضة الذراع السياسي لتنظيم الإخوان، ومع اتساع حدة التظاهرات وانتقالها لعدد من المدن التونسية، خرج الرئيس التونسي « قيس سعيد» بحزمة من القرارات والإجراءات أفضت إلى اعفاء رئيس الحكومة «هشام المشيشي» من منصبه، علاوة على تجميد عمل البرلمان التونسي، ورفع الحصانة عن جميع الأعضاء. وقد أثارت تلك الإجراءات وما بعدها جملة من التساؤلات حول أسبابها ودوافعها، مرورًا بتداعياتها المحتملة.

وفي هذا السياق، يولي المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية اهتمامًا كبيرًا بتلك التطورات، في محاولة لرصدها وتتبعها من أجل استشراف مستقبلها والوقوف على كافة ابعادها وذلك عبر التطرق لعدد من المحاور والتي تنطلق من الوقوف على خريطة وأوزان القوى السياسية التونسية، مرورًا بالعمل على تحديد الأسباب الرئيسية وراء تلك الأحداث، مع تسليط الضوء على تفاقم الأزمات الداخلية والتي كانت بمثابة الوقود المحرك لتلك الأحداث وفي مقدمتها التجاذبات السياسية بين الرئاسة، والحكومة، والبرلمان، بالإضافة لجائحة كورونا وتأثيرتها على المشهد، وصولًا للأوضاع الاقتصادية المتفاقمة. من ناحية أخرى، يسعى الإصدار لوضع رؤية واستشراف المسار المستقبلي لتلك الأحداث وتآثيراتها على مستقبل حركة النهضة وتيارات الإسلام السياسي في شمال أفريقيا.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1

توازنات القوى الفاعلة داخل تونس ومواقفها من قرارات قيس سعيد

بمجرد إعلان القرارات الأخيرة للرئيس التونسي قيس سعيد، بدأت سلسلة من التفاعلات السياسية في الداخل التونسي، تستهدف من خلالها كافة القوى الفاعلة في الحياة السياسية التونسية، تحديد تموضعها الجديد على ضوء التصاعد المفاجئ في دور الرئاسة التونسية، وما قابله من تراجع دراماتيكي في دور حركة النهضة الإخوانية برئاسة راشد الغنوشي، وهو تراجع كانت بدايته الفعلية في الانتخابات التشريعية عام 2014، التي اضطرت فيها الحركة للدخول في ائتلاف حكومي ملئ بالتناقضات والخلافات.

مواقف الأحزاب التونسية من قرارات الرئاسة

بشكل عام حظيت قرارات الرئيس التونسي برضا معظم الأحزاب والقوى المدنية التونسية المعارضة، التي كانت فعلياً في جبهة شبه موحدة ضد التيار الإسلامي، الممثل في البرلمان عبر حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة. وقد تفاوتت درجة رضا هذه القوى عن هذه القرارات، ما بين الترحيب الواضح والصريح، وبين تحميل حركة النهضة والحكومة المقالة مسؤولية الوضع الحالي. من بين هذه الأحزاب حركة

«الشعب» وحزب «تحيا تونس» وحركة «الراية الوطنية» وحزب «التحالف من أجل تونس» وحزب «آفاق تونس»، وحركة «مشروع تونس». الملاحظة الأساسية هنا أن العديد من الأحزاب الأساسية في الحياة السياسية التونسية، مازالت حتى الآن تتريث في إبداء مواقف واضحة من قرارات الرئاسة التونسية، انتظارا منها لحزم القرارات الأخرى المتوقعة، بحيث تبني عليها مواقفها الأساسية من هذا المسار برمته، وعلى رأس هذه الأحزاب أحد أهم الأحزاب المعارضة في البرلمان التونسي، وهو الحزب الدستوري الحر.

على الجانب الآخر، أعلنت حركة النهضة بطبيعة الحال عن رفضها التام لهذه القرارات، واعتبرت على لسان الرجل الأول فيها ورئيس مجلس النواب المجمد راشد الغنوشي، أن ما حدث هو بمثابة «انقلاب» على الدستور وعلى مكتسبات الثورة. انضمت إلى هذا الفريق كل من ائتلاف الكرامة وكتلة «قلب تونس» النيابية (التي غيرت موقفها بعد ذلك)، بجانب حزب «العمال» اليساري وحزب «الاتحاد الشعبي الجمهوري». حزب «التيار الديموقراطي» كان له موقف مختلف قليلاً، فعلى الرغم من أنه اعتبر قرارات الرئاسة التونسية «خرقاً جسيماً للدستور»، وأكد على أنه يختلف بشكل جذري مع تفسير الرئاسة لبنود الفصل 80 من الدستور، إلا أن الأمين العام للحزب حمل مسؤولية تردي الأوضاع في البلاد لما وصفه بـ «الائتلاف الحاكم» الذي يشمل حركة النهضة والحكومة المقالة.

ميزان القوى الحزبية الحالي في تونس

كانت الانتخابات التشريعية الثالثة بعد الثورة، والتي تمت في أكتوبر 2019، المؤشر الأساسي الذي حدد توازن القوى الحزبية في تونس منذ ذلك التوقيت وحتى اللحظة الحالية، ويمكن حصر القوى الحزبية الفاعلة في تونس في الوقت الحالي في التكتلات التالية:

الكتلة الحاكمة: تتكون بشكل أساسي من التكتل ذو التوجهات الإسلامية، الذي يشمل حزب حركة النهضة الذراع السياسي لإخوان تونس وتحالف ائتلاف الكرامة، ويحوز هذا التكتل حالياً على 73 مقعد في البرلمان التونسي، بواقع 54 مقعد لحركة النهضة، و19 مقعد لائتلاف الكرامة وقد أعلن هذا التحالف بشكل واضح عن موقفه الرافض لقرارات الرئاسة التونسية الأخيرة.

بالنسبة لحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي فقد تم تأسيسها في مارس 2011، على يد

مجموعة من المؤسسين الذين كان لهم نشاط سياسي سابق خلال فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، مثل راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. رغم حداثة تأسيسها الفعلي، إلا أن بدايتها كانت كجماعة إسلامية دعوية عام 1972.ركزت هذه الحركة منذ العام 2016 بشكل كلي على العمل السياسي وتخلي عن النشاط الديني والدعوي، ورغم تحقيقه لنجاح كبير في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، إلا أن شعبية الحزب تقلصت على مدار السنوات اللاحقة نتيجة لعدة عوامل منها فشله في تحويل نجاحه على الصعيد النيابي، إلى إنجازات على المستوى الحكومي والتنموي، بجانب معاناة الحزب من تبعات الاشتباكات السياسية مع الأحزاب التي أضطر إلى الدخول معها في تحالفات سياسية، وهي اشتباكات نابعة بشكل أساسي من الخلافات الإيديولوجية والفكرية فيما بينه وبينها.

أما في ما يتعلق بتحالف «ائتلاف الكرامة»، فهو تحالف انتخابي تأسس قبيل انتخابات 2019 التشريعية، وضم عدة أحزاب ذات توجه إسلامي، لم يكن لها القوة الشعبية الكافية كي تدخل منفردة إلى معترك الانتخابات، وهي حزب العدل والتنمية «تأسس عام 2011»، وحزب جبهة الإصلاح «تأسس عام 2012»، بجانب حزب كان مشارك أساسي في التحالف الحاكم عام 2011، وهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي أسسه رئيس الجمهورية التونسية السابق المنصف المرزوقي عام 2001، وظل ناشطاً حتى أبريل 2015، حين تم دمجه في حزب جديد تمت تسميته «حراك تونس الإرادة».

يضاف إلى تكتل الأحزاب الإسلامية، حزب «قلب تونس»، الذي تأسس في يونيو 2019، برئاسة رجل الأعمال نبيل القروي، بمعية منشقين عن حزب «نداء تونس»، وقد استطاع هذا الحزب الفوز بـ 27 مقعد في انتخابات 2019 التشريعية، كما استطاع مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية في نفس العام منافسة الرئيس الحالي قيس سعيد في الجولة الانتخابية الثانية. يستمد هذا الحزب ثقله السياسي والشعبي من تجربة حزب نداء تونس، بجانب أنشطة وعلاقات رئيس الحزب الذي يمتلك قناة «نسمة» التلفزيونية. وقد أعلن هذا الحزب بشكل صريح في البداية عن رفضه للقرارات الرئاسية التونسية الأخيرة، إلا أن موقفه بدأ في التغير بعد تصريحات لرئيس كتلته النيابية، حول صوابية قرارات الرئيس التونسي.

الكتلة اليسارية: تتمثل هذه الكتلة في تجمع الأحزاب اليسارية التونسية المسمى «الجبهة الشعبية» وهو ائتلاف تم تأسيسه في أكتوبر 2012، وضم مجموعة من الأحزاب اليسارية منها حزب العمال، وحزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد «تم تأسيسه عام 2011 على يد السياسي التونسي شكري بلعيد، الذي تم اغتياله عام 2013»، وحزب الطليعة العربي الديموقراطي وحزب حركة البعث «وهما من الأحزاب ذات التوجه القومي»، وحزب تونس الخضراء، والحزب الشعبي للحرية والتقدم ، بجانب أحزاب أخرى هي «التيار الشعبي» وحركة «الديموقراطيين الاشتراكيين» وحزب «النضال التقدمي، والحزب «الوطني الاشتراكي الثوري»، ورابطة «اليسار العمالي».

كان لهذه الجبهة صوت مسموع ضد الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، وأعلنت في يناير 2018 عن مساندتها للاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت تونس إبان حكومة يوسف الشاهد، لكن على المستوى السياسي لم تتمكن الجبهة من تحقيق نتائج جيدة خلال انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، وحصلت في انتخابات عام 2014 التشريعية على أربعة عشر مقعداً، لكنها لم تتمكن في انتخابات 2019 إلا من الحصول على مقعد نيابي واحد فقط، ولكن رغم ضآلة هذا التأثير يبقى للتيار اليساري تأثير كبير في الشارع التونسي وداخل منظمات المجتمع المدني. حتى الآن لم تعلن أحزاب هذه الكتلة بشكل واضح عن مواقفها من قرارات الرئاسة التونسية الأخيرة، عدا حزب العمال، الذي أبدي رفضه لهذه القرارات بشكل صريح.

الكتلة الديموقراطية: تمتلك هذه الكتلة في البرلمان الحالي 28 مقعد، موزعين بين حزب «التيار الديموقراطي»، وحزب «حركة الشعب». حزب التيار الديموقراطي ينتمي إلى يسار الوسط، وقد تأسس في مايو 2013، من منشقين عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وشارك في الانتخابات التشريعية عام 2014 وفاز بثلاثة مقاعد، ولوحظ ارتفاع أداؤه السياسي خلال الانتخابات البلدية عام 2018، التي حصل فيها على المركز الثالث، كما شارك في الانتخابات الرئاسية عام 2019، حين ترشح أمينه العام «محمد عبو»، وحصل على 4.3 بالمائة من الأصوات. تقدم أداء هذا الحزب على المستوى السياسي ظهر جلياً من خلال حصوله على 22 مقعد في الانتخابات التشريعية عام 2019. أما حزب «حركة الشعب»، فهو حزب ذو توجهات ناصرية، تم ترخيصه في مارس 2011، وشغل السياسي التونسي الراحل محمد البراهمي منصب أمينه العام حتى اغتياله عام 2013.

حصل هذا الحزب في انتخابات عام 2014 التشريعية على ثلاث مقاعد، لكنها حقق نتيجة جيدة في انتخابات عام 2019، بحصوله على 15 مقعد. فيما يتعلق بمواقف حزبي هذه الكتلة من القرارات الرئاسية التونسية الأخيرة، فقد أعرب حزب «حركة الشعب» عن تأييده الصريح لها، في حين تحفظ حزب «التيار الديموقراطي» عليها.

حزب تحيا تونس: يمتلك هذا الحزب حالياً 11 مقعدا في البرلمان التونسي، وتم تأسيسه في مارس 2019، على يد رئيس الحكومة التونسية السابق «يوسف الشاهد»، بمعية منشقين عن حزبي «مشروع تونس» و«نداء تونس»، وهو حزب ذو توجهات علمانية تقترب من أفكار الزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة. وقد عبر هذا الحزب بشكل واضح عن تأييده للقرارات الرئاسية التونسية الأخيرة.

كتلة الإصلاح: وتتألف من مجموعة من الأحزاب المختلفة التوجهات. يبلغ عدد مقاعد هذه الكتلة 16 مقعد، موزعة بين كل من حزب «نداء تونس»، الذي أسسه الرئيس التونسي السابق الباجي قايد السبسي في يوليو 2012، وتضمن أعضاء سابقين في حزب «التجمع الدستوري الديموقراطي» الحاكم في حقبة ما قبل 2011، وقد تصدر هذا الحزب نتائج الانتخابات التشريعية عام 2014، كما فاز زعيم الحزب قايد السبسي بانتخابات الرئاسة في نفس العام، بحصوله على 55.68 بالمائة من أصوات الناخبين، وشكل بعدها الحزب الحكومة الجديدة برئاسة الحبيب الصيد، لكن عانى بعد ذلك من انشقاقات داخلية عميقة، أدت إلى تدهور أدائه السياسي في انتخابات 2019، التي حصد فيها أربعة مقاعد فقط، وتفرع منه عدة أحزاب منها حزب تحيا تونس، وحزب قلب تونس، وقد أصبح هذا الأخير عملياً وريث هذا الحزب.

يضاف إلى هذا الحزب، حزب «آفاق تونس»، الذي ينتمي لتيار يمين الوسط، وتم تأسيسه في مارس 2011، وحصل في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 على أربعة مقاعد، وفي انتخابات 2014 على ثمانية مقاعد، ومقعدين فقط في انتخابات 2019 التشريعية، وحزب «مشروع تونس» ذو التوجه الليبرالي، الذي حصل في انتخابات 2019 على أربعة مقاعد، وحزب البديل التونسي، الذي تم تأسيسه عام 2017، على يد رئيس الحكومة الأسبق مهدي جمعة، وحاز في انتخابات عام 2019 على ثلاث مقاعد في البرلمان. وقد أعلن كلا الحزبين عن دعمهما للقرارات الرئاسية الأخيرة.

الحزب الدستوري الحر: يعد هذا الحزب ذو التوجه الاشتراكي القومي، من أبرز أحزاب المعارضة الحالية، حيث يمتلك 16 مقعد بالبرلمان التونسي، وقد تأسس في سبتمبر 2013، من خلال كوادر حزب «التجمع الدستوري الديموقراطي» الذي كان بمثابة الحزب الحاكم في تونس قبل ثورة 2011، مثل رئيس الوزراء السابق حامد قروي. شارك بمسماه القديم «الحركة الدستورية»، في الانتخابات التشريعية عام 2014، لكنه لم يحرز أي مقاعد، وتم تغيير أسمه في أغسطس 2016، وشارك في انتخابات عام 2019 التشريعية، كما شاركت رئيسة الحزب عبير موسى في الانتخابات الرئاسية عام 2019، وحصلت على 5.4 بالمائة من أصوات الناخبين. طالب الحزب عبر رئيسته عبير موسي، الرئيس قيس صعيد بتصعيد قراراته وإجراءاته ضد حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، خاصة أنها قد دخلت في صدامات وسجالات سياسية عديدة معهم داخل وخارج البرلمان، ونظمت عددا من التظاهرات المناهضة لحركة النهضة التي تعتبرها جزءا من التنظيم الدولي للإخوان.

موقف منظمات المجتمع المدني التونسية

يعد موقف الاتحاد العام التونسي للشغل، من أهم المواقف التي عبرت بشكل كبير عن رضا المجتمع المدني في تونس عن القرارات الرئاسية الأخيرة، خاصة أن مواقف الاتحاد كانت قد تقاطعت عدة مرات سابقاً مع مواقف الرئيس التونسي قيس سعيد. موقف الاتحاد من هذه القرارات كان بشكل ضمني متجاوباً معها، حيث طالب بوجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها بجملة من الضمانات الدستورية، وكذا مراجعة التدابير الخاصة بالقضاء لضمان استقلاليته، وضرورة تحديد مدة تطبيق هذه التدابير والإسراع بإنهائها كي لا تتحول لتدابير مستدامة، وذلك عبر خارطة طريق سياسية واضحة. وقد عبر الاتحاد عن احترامه الإرادة الشعبية التي فرضت قرارات الرئاسة التونسية، وأن هذه القرارات "في روح دستور الجمهورية الثانية".

يتصدر الاتحاد حالياً مشهد منظمات المجتمع المدني التونسية، فهو يحتفظ بتجربة سياسية فريدة كأكبر تجمع نقابي في البلاد، بدأت فعلياً بعد تأسيسه عام 1946، وقد كان الاتحاد دائما ممثلا في البرلمان التونسي خلال حقبة ما قبل عام 2011، أما في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، فقد شارك بعض النقابيين المنتمين للاتحاد في قوائم مستقلة، لكن لم يتمكن أحد منهم من الفوز بأي مقاعد نيابية منذ ذلك التاريخ.

لكن رغم هذا، كان الاتحاد التونسي للشغل بمثابة جبهة سياسية لصد التوجهات الليبرالية والرأسمالية التي شابت سياسات الحكومات التونسية المتعاقبة بعد ثورة يناير 2011. وخلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ عام 2019، كان الاتحاد يدعو بشكل متكرر للإضراب العمالي مع حلول شهري يناير وفبراير، وكانت هذه الورقة من أهم أوراق الضغط التي يمتلكها الاتحاد، كما أنه لعب دوراً توافقياً في فترات عدة، من بينها دعوته عام 2013، بالاشتراك مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان "التي تعد من أقدم منظمات حقوق الإنسان في أفريقيا والعالم العربي"، والهيئة الوطنية للمحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. إلى حوار وطني جامع واتفاق على العقد الاجتماعي التونسي، بين حركة النهضة التي كانت تتصدر المشهد السياسي حينها وبين أحزاب المعارضة، وقد حاز هذا الائتلاف على جائزة نوبل للسلام عام 2015 تقديرًا لجهوده في حماية السلم الأهلي في تونس من الخلافات السياسية الحادة التي شابت تلك الفترة.

موقف الجيش التونسي والأجهزة الأمنية

بدا من الاجتماعات الأخيرة بين قادة المؤسسة العسكرية والأمنية التونسية مع الرئيس قيس سعيد، أن هذا الأخير كان حريصاً على التنسيق معها بهدف ضمان عدم حدوث هزات أمنية في الداخل التونسي نتيجة لأية تداعيات ميدانية محتملة، وفي هذا تعزيز لدور المؤسسة العسكرية بشكل خاص، وهي ورقة مهمة في يد الرئاسة التونسية، نظراً لتمتع المؤسسة العسكرية - التي عانت خلال نظام بن علي من التهميش والإهمال - بنوع من الإجماع الداخلي لاعتبارات عديدة، من بينها عدم وقوفها إلى جانب الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وعدم تورطها في قمع الاحتجاجات أثناء ثورة 2011، وحرصها على اتخاذ موقف حيادي وعدم التدخل في شؤون الحكم مكتفية بالمراقبة واحترام الشرعية والدستور والانتخابات، وقد باتت هذه المؤسسة الآن أمام استحقاق داخلي مهم، تستطيع ان تلعب فيه دور "رمانة الميزان" التي تحفظ تماسك الكيان التونسي.

إلا أن دور الجيش في المعادلة السياسية التونسية بدء في تلقى بعض الانتقادات منذ عام 2012، على خلفية تصاعد أعمال العنف والإرهاب في البلاد، ما بين تصاعد أنشطة المجموعات الجهادية السلفية، نتيجة لسيولة مناخ الحريات السياسية في البلاد، وبين تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في عدة مناطق. كما اشتملت هذه الانتقادات على نقد لدور القضاء العسكري التونسي في سنوات ما بعد الثورة، في محاكمة المسؤولين الأمنيين عن قتل المتظاهرين خلال أحداث الثورة، كما طالت انتقادات أخرى مؤسسة الجيش من جانب عدة قوى سياسية تونسية، لالتزامه الحياد خلال التفاعلات السياسية التي شهدتها البلاد عامي 2012 و2013. ومن اللافت في هذا الصدد أنه من ضمن قرارات الرئيس التونسي الأخيرة، قرار بإنهاء مهام مدير هيئة القضاء العسكري.

فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية التونسية، فقد كان لها دور أساسي خلال فترة ما قبل ثورة 2011، في لجم التفاعلات الحزبية والنقابية التي كانت تنفجر كل فترة في تونس نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية، وهذا كان واضحاً بشكل كبير خلال الاحتجاجات التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. هذا الدور من جانب الأجهزة الأمنية تعرض لضربة كبيرة بعد ثورة يناير، حيث تم وضع قيود كبيرة على حرية حركة هذه الأجهزة، خاصة بعد موجة الاغتيالات التي ضربت البلاد عام 2013.

وقد واجهت هذه الأجهزة بعد ثورة يناير 2011، تحديات عديدة تتعلق باهتزاز شرعيتها وانعدام التوافق السياسي حول دورها، حيث باتت التعيينات في السلك الشرطي بروافده "الشرطة - الحرس الوطني - السجون والإصلاح" بمثابة ساحة للتراشق السياسي بشكل جعل مسألة إصلاح هذه الأجهزة أكثر صعوبة، رغم تعدد المحاولات الحكومية لتحقيق ذلك، ومنها إقالة رئيس الحكومة الأسبق الحبيب الصيد أوائل 2015، عدداً من قيادات الشرطة، من بينهم رئيس شرطة العاصمة، بعد فشلهم في التعاطي مع التهديدات الأمنية والإرهابية في البلاد، وكذلك التغييرات التي طالت المؤسسة الأمنية خلال فترة تولي حكومة هشام المشيشي المسؤولية. الواضح ان ملف إصلاح المؤسسة الأمنية يأتي على رأس أولويات الرئيس التونسي في المرحلة الحالية، وهذا يظهر بشكل أكبر من خلال قراره بتكليف مستشاره للشؤون الأمنية رضا غرسلاوي بمهام وزير الداخلية.

2

تدهور الاقتصاد كدافع رئيسي لغضب الشارع وقرارات الرئيس

تشهد تونس أزمة اقتصادية كبيرة عمّقتها الصراعات السياسية بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان راشد الغنوشي ورئيس الحكومة المقال "هشام المشيشي"، حيث تشير المؤشرات إلى تدهور حالة الاقتصاد التونسي على مدار الـ 10 سنوات الماضية، ويزداد الأمر سوءا في ظل تفشي جائحة كورونا، مما يدفع باقتصاد تونس نحو مزيد من التأزم.

أولا: أبرز مؤشرات التدهور الاقتصادي في تونس

- **تراجع معدلات النمو**

على الرغم من الإطاحة بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في يناير 2011، بعد مظاهرات حاشدة كان السبب الرئيسي لها تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة وسوء الأحوال المعيشية في البلاد، لم يتعافى الاقتصاد التونسي من وقتها أبدًا، بل على العكس من ذلك، في عام 2020، تفاقم الوضع غير المستقر بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19، وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي قيمة سلبية قدرها 8.8٪- في عام 2020، كما هو موضح في الشكل 1.

شكل1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لتونس 2012-2020

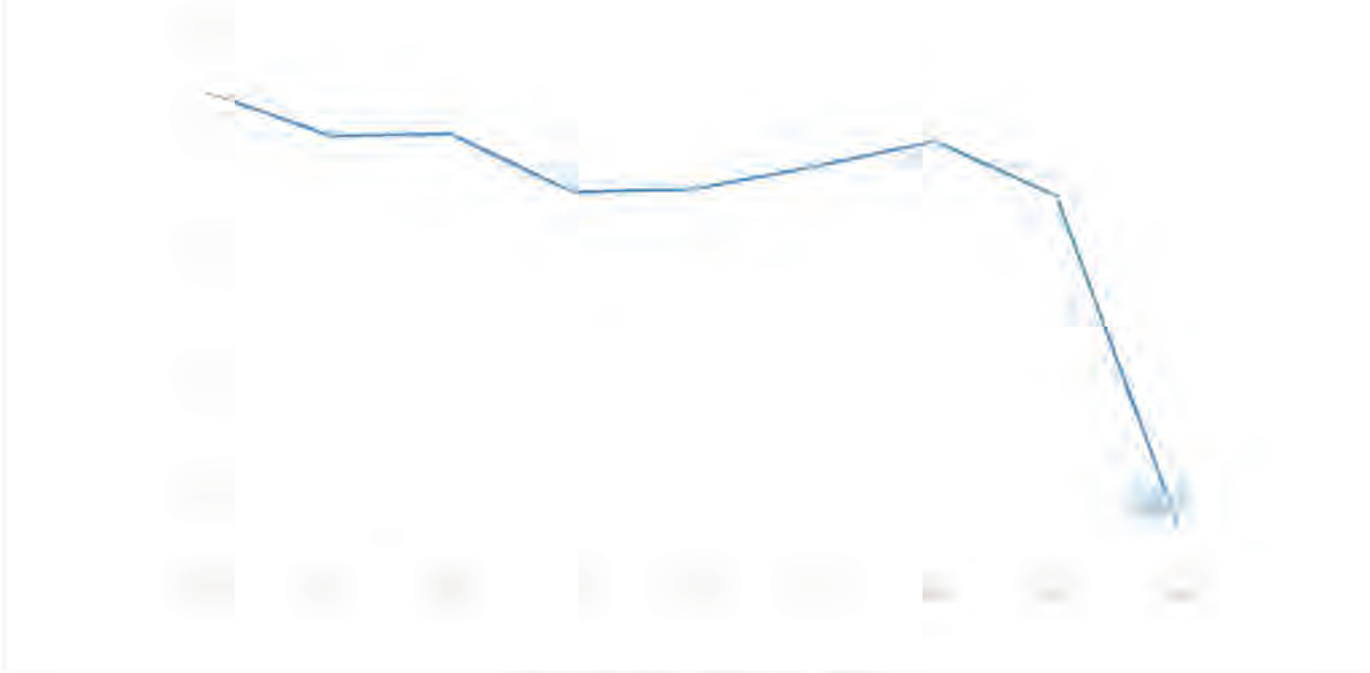

المصدر: بيانات البنك الدولي

ويوضح الشكل 1، استمرار انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس منذ عام 2012 حيث سجل النمو حينها 4.1 %، ثم انخفض إلى 2.8% في عام 2013، وواصل الانخفاض وصولا إلى عام 2020 الذي شهد انكماش بنسبة سالبة 8.8%.

كما شهد الربع الأول من عام 2021، انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%، مع استمرار الضغوط الناتجة عن جائحة كورونا، وبطء عمليات التلقيح محليا، واستمرار إغلاق المرافق الحيوية.

- **زيادة الدين العام وعجز الموازنة**

بلغ الدين العام لتونس حوالي 87.6% في عام 2020، بعد أن كان يمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي المحدثة في أبريل 2021، من المتوقع أن يرتفع إلى 91.2% في عام 2021 و93.9% في عام 2022. وارتفع الدين الخارجي إلى ما يزيد عن 100% من إجمالي الدخل القومي عام 2019، في حين أنه كان ينبغي ألا يتجاوز 70% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان عدم وقوع البلاد في مرحلة الإفلاس، حيث تجاوزت ديون تونس الخارجية سقف 100 مليار دينار "35.7 مليار دولار"، في وقت تصل فيه احتياطات البلاد إلى نحو 7 مليارات يورو فقط.

شكل2: رصيد الدين الخارجي لتونس (% من إجمالي الدخل القومي)

المصدر: بيانات البنك الدولي

في سياق متصل، بلغ متوسط الدين العام المستحق على تونس في عام 2010 حوالي 16 مليار دولار، صعد تدريجيا خلال سنوات الثورة ليستقر عند 20.63 مليار دولار بنهاية 2016، ثم إلى 25 مليار دولار في 2017، ثم 35.4 مليار دولار بنهاية ابريل من العام الجاري 2021، مسجلا ارتفاعا بنسبة 4.8% مقارنة بالعام الماضي.

بالاضافة لذلك، ارتفع العجز الكلي للموازنة إلى 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض العجز بشكل طفيف إلى 9.3% في عام 2021 و6.9% في عام 2022، وبحسب وكالة "فيتش للتصنيف الإئتماني" فإن تونس قد تجاوزت الخط الأحمر الخاص بنسبة العجز في ميزانية الدولة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي ألا تتجاوز عتبة 6.2% كحد أقصى.

ويتعين على تونس خلال العام الجاري تسديد ما يقرب من 4.5 مليار دولار لخدمة الديون، والحصول على نحو 6.5 مليارات دولار إضافية لتمويل الموازنة وسد العجز فيها، بينها قروض خارجية في حدود 4.5 مليار دولار، وقروض داخلية في حدود ملياري دولار.

• ارتفاع معدلات البطالة والفقر

شهد عام كورونا حالة عامة من تسريح العمالة والتوقف عن خلق فرص عمل جديدة أو افتتاح شركات جديدة لاسيما في ظل هروب الاستثمارات الأجنبية من البلاد وعزوف المستثمرين عن إطلاق عن مشروعات جديدة، **وفيما يلي عرضًا لمعدلات البطالة خلال 10 سنوات:**

تطور معدل البطالة – المصدر: البنك الدولي

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات البطالة في تونس خلال العام الماضي إلى 16.69% مقابل 15.13% خلال 2019، بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 1.56%. ويُمكن ملاحظة أن معدل البطالة بدأ من الاقتراب من مستويات عام 2011 والذي شهد أعلى مستوياته خلال الفترة محل الدراسة.

في غضون ذلك، قدر المعهد الوطني للإحصاء في تونس نسبة الفقر بنحو 15.2%، في دراسة له بالتعاون مع البنك الدولي نشرت عام 2020، وأوضحت الدراسة أنّ عدد التونسيين تحت عتبة الفقر يقدّر بنحو 1.7 مليون تونسي، وأنّ نسبة الفقر في تونس متغيرة بحسب المنطقة أو الجهة، وتتراوح بين 0.2% و53.5%. ويذكر أن الطبقة المتوسطة التي طالما تباهت بها تونس تراجع حجمها بعد أن كانت تمثل حوالي 70% من المجتمع التونسي عام 2011، وأضحت لا تتجاوز الـ 50 في المئة عام 2020.

• ارتفاع نسبة التضخم وزيادة الأسعار

لم تكن نسب التضخم أفضل حالا من باقي المؤشرات الاقتصادية في تونس، حيث بلغ التضخم في تونس نحو 5.6% خلال 2020، ثم انخفض في بداية عام 2021 إلى 4.9% لكنه عاود الارتفاع في شهر يونيو ليبلغ 5.7% .

شكل3: معدل التضخم في تونس في الفترة من 2012 حتى 2021

وتوقع صندوق النقد الدولي أبريل 2021، أن يبلغ معدل التضخم 5.8% العام الحالي مقابل حوالي 5.6% العام الماضي، على أن تتسارع وتيرته ليسجل 6.3% في عام 2022.

بالإضافة لذلك، تحافظ أسعار المواد الاستهلاكية بأنواعها على نسقها التصاعدي، حيث وصل معدل تضخم الأسعار الغذائية إلى 7.2%، كما أن نسبة الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية فاقت 30 % خلال المدة من أبريل 2020 حتى يوليو 2021، في حين بلغت الزيادة في سعر خدمة شبكة المياه وتوزيعها 37% خلال يونيو 2020، و34% إضافية في يونيو 2021، مما يشكل ضغط على الأسر التونسية.

كما يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات العاملة في الاقتصاد التونسي؛ ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع الخدمات بنحو 51% من إجمالي العمالة في الدولة يساهم قطاع السياحة بالجزء الأهم منها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما وصلت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 إلى نحو 13.9%، وفقاً للمنظمة العربية للسياحة. وقد شهد القطاع السياحي أزمة اعتبرت الأكثر صعوبة في تاريخه، حيث أدت القيود على السفر وحركة الطيران إلى إغلاق أغلب الفنادق وخسارة عشرات الآلاف في القطاع وظائفهم؛ إذ أوضحت نقابة السياحة أن القطاع سجل أعلى نسبة بطالة خلال فترة انتشار فيروس "كورونا"، وكان من أكثر الأنشطة تضرراً من هذه الجائحة، **وهو ما يُمكن التدليل عليه من الشكلين التاليين:**

تطور أعداد السائحين إلى تونس

يتضح من الشكل السابق تراجع عدد السائحين القادمين إلى مليوني سائح خلال 2020 مقارنة مع 9.43 مليون سائح، وهو المستوى الأعلى خلال عشر سنوات. **أما عن إيرادات القطاع، فيُمكن عرضها على النحو الآتي:**

إيرادات القطاع السياحي (مليار دولار)

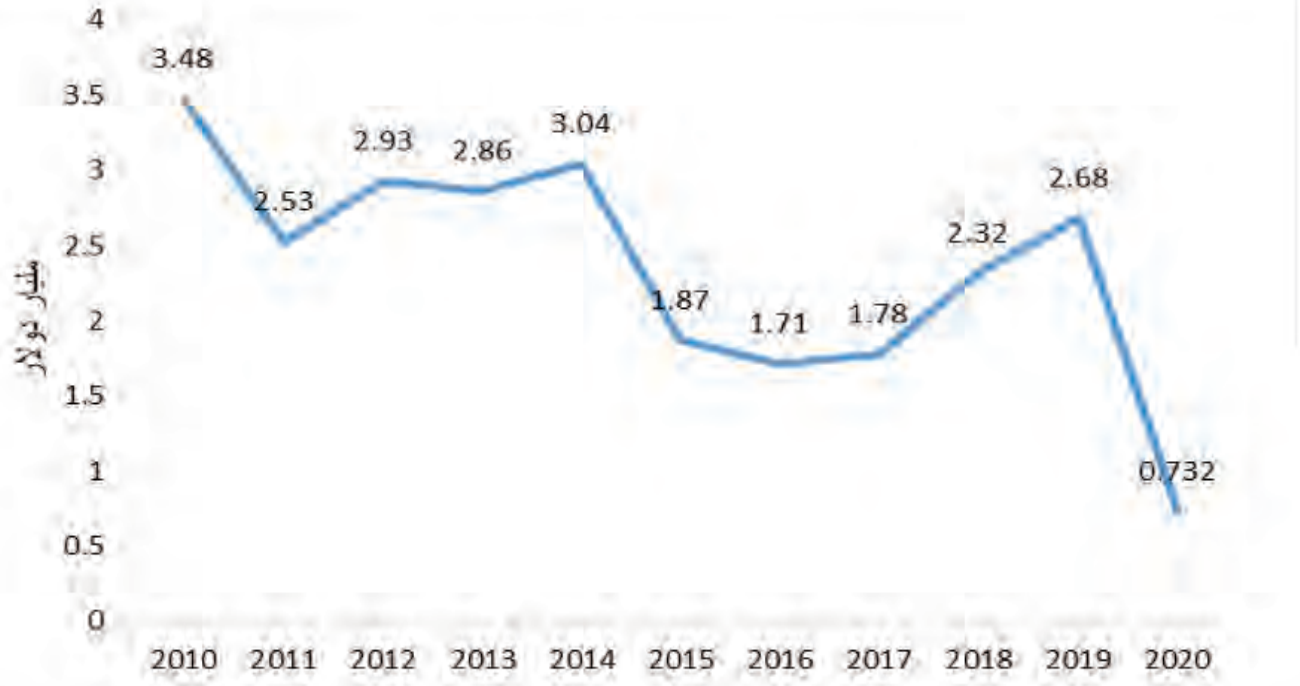

يتضح من الشكل السابق أن إيرادات القطاع السياحي تراجعت إلى 732 مليون دولار خلال عام الجائحة مقارنة مع 2.68 مليار دولار خلال 2019، وهو ما يمثل تراجعًا بنحو 72.6% على أساس سنوي. أما عن الأداء الفصلي، تراجعت العائدات السياحية بنسبة 55% خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020، لتبلغ نحو 162 مليون دولار.

- **تراجع التصنيف الائتماني ومخاطر عدم القدرة على السداد**

خفضت الوكالة العالمية للتصنيف الائتماني "فيتش رايتينج" يوم 8 يوليو 2021، التصنيف الائتماني لتونس من "B" إلى "- B" مع آفاق سلبية، الأمر الذي يعكس مخاطر في توفر السيولة المالية محليا وخارجيا، في ظل تأخر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بخصوص برنامج للإصلاح الاقتصادي، وهي المرة السابعة التي يتم فيها تخفيض التصنيف الإئتماني لتونس منذ عام 2011، بسبب عدم الاستقرار السياسي. كما أن وكالة "فيتش" راجعت توقعاتها لتونس من "مستقرة" إلى "سلبية" في نوفمبر 2020، وهو ما يعني إمكانية إعادة خفض الترقيم الائتماني "السيادي" لتونس واقترابها بشكل غير مسبوق من عتبة الإفلاس.

وفي تقرير لها في مايو 2021، حذرت وكالة "ستاندرد اند بورز" من احتمال عدم قدرة تونس على سداد ديونها الخارجية مع استمرار الأزمة السياسية، وغياب اتفاق حول الإصلاحات العاجلة المتوجب إقرارها، وأشارت إلى إن التخلف عن سداد ديون سيادية ربما يكلف البنوك التونسية ما بين 4.3 و7.9 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة تتراوح بين 55% و102% من إجمالي رأسمال النظام المصرفي، أو 9.3% إلى 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2021.

ثانيا: تونس والانزلاق نحو السيناريو اللبناني

يتداول العديد المحللون مقاربة النموذج التونسي بالنموذج اللبناني، حيث يشبه الاقتصاد التونسي نظيره اللبناني في أكثر من مجال، لاسيما الدور الذي تلعبه السياحة والقطاعات الخدمية وتحويلات المغتربين والاعتماد على القروض الخارجية، فضلا عن نسبة الدين العام التي تجاوزت 100% من الناتج المحلي الاجمالي في تونس، ومصادر الدخل التي تتراجع بأسرع من المتوقع، وإن كانت هناك بعض الاختلافات على مستوى حجم التطورات، حيث قطع لبنان الشوط الأكبر في الطريق إلى الإنهيار الاقتصادي، بينما لا تزال تونس تقف عند بداية الطريق. فعلى مستوى النمو نلاحظ نفس الهشاشة في البلدين، والتي بدأت في تونس عام 2018، وتواصلت عام 2019، ثم شهدت تراجعا كبيرا وانكماشا غير مسبوق سنة 2020 تحت تأثير الجائحة، وهو تقريبا ما حدث مع لبنان مع اختلاف القيم.

شكل4: تطور معدل النمو بين تونس ولبنان - المصدر: بيانات البنك الدولي

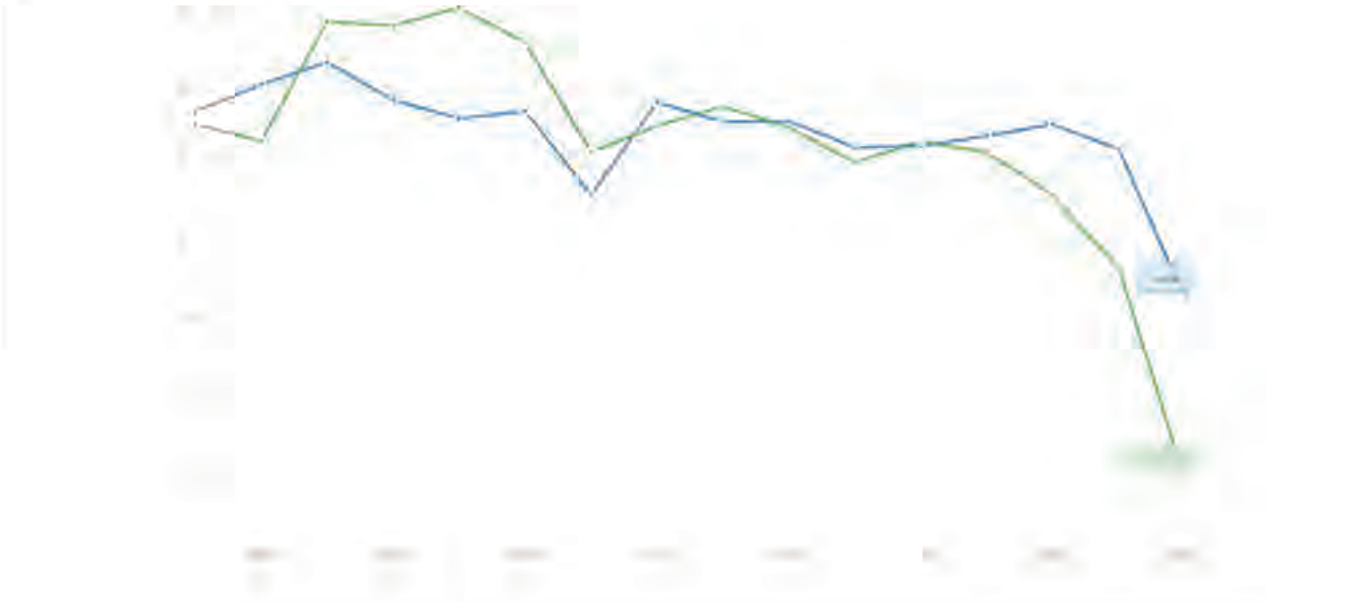

شكل5: تطور نسبة عجز الموازنة

المصدر: بيانات البنك الدولي

فضلا عن مستوى المديونية الذي شهد تطور مشابه هو الآخر في الحالتين، ففي تونس كما في لبنان لجأت الحكومات إلى المديونية من اجل سد احتياجاتها وسد عجز الموازنة.

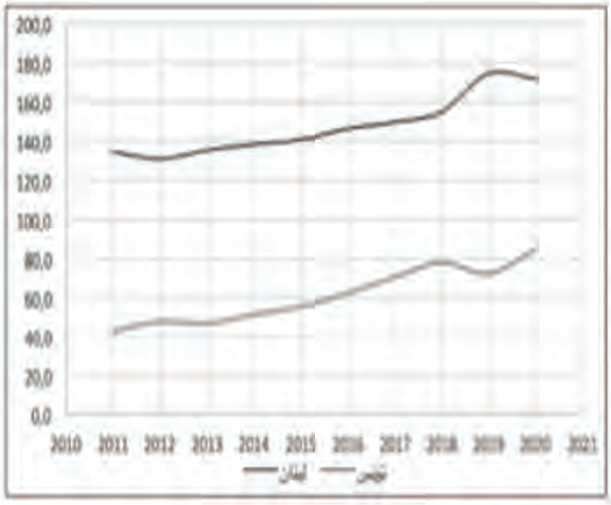

شكل6: تطور مستوى المديونية

المصدر: بيانات البنك الدولي

بالرغم من التشابه بين الحالتين اللبنانية والتونسية في بعض المؤشرات، فلا تزال تونس في المرحلة الأولى من السيناريو اللبناني.

حيث حققت تونس معدلات نمو سلبية خلال عام 2020، ولجأت إلى المديونية لتغطية عجز الموازنة، ولكن تونس لم تصل إلى المرحلة الثانية بعد وهي "المرحلة صفر" حيث تصبح عاجزة عن سداد التزاماتها، وإن كانت تونس في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة قد تصل إلى المرحلة الحرجة "صفر" إذا لم يتم التعامل مع الأزمة في أسرع وقت لتفادي السيناريو اللبناني.

ولا يتعلق الأمر بالاقتصاد وحسب، ولكن على المستوى السياسي ايضا، تعيش تونس أزمة مشابهة للبنان مع الاختلافات السياسية بين مصادر السلطة الثلاث، وعلاقتهم ببعضهم البعض. وكانت هذه الأوضاع وراء العجز الذي تعيشه الحكومات وعدم قدرتها بالتالي على تطبيق الإصلاحات الضرورية من اجل إيقاف النزيف الاقتصادي.

وفي سياق متصل، حذّر تقرير نشرته مجلة "لوبوان" الفرنسية من أن الشلل السياسي والعجز عن إدارة الأزمة الصحية والصعوبات المالية والاقتصادية قد تدفع بتونس نحو الإفلاس، لتكون أقرب إلى السيناريو اللبناني.

ثالثا: خطة إنقاذ وإجراءات عاجلة

تواجه تونس عدد من التحديات الاقتصادية التي تحتاج إلى قرارات عاجلة للخروج من المأزق الحالي، أبرزها:

التعجيل بتشكيل الحكومة: في ظل توقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي كانت تعتبره تونس أملها الأخير في إنقاذ اقتصادها، ستكون تونس أمام خيار صعب بحلول شهر أغسطس، حيث ستكون مطالبة بسداد القسط الثاني من قرض بقيمة 500 مليون دولار تنتهي آجاله يوم 5 أغسطس، بضمان الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت ستكون مطالبة بسداد أجور العاملين مع عدم توافر الايرادات الكافية للسداد، ما يدفع بضرورة التعجيل بتشكيل الحكومة التي ستتولى تسيير الأعمال، للتعامل مع هذا المأزق، والتي ربما تلجأ للإقتراض من القطاع المصرفي الداخلي لسداد قسط القرض، أو اللجوء لدول صديقة للمساعدة، حتى لا تضطر تونس إلى جدولة ديونها في سابقة غير مبشرة لمستقبل الاقتصاد التونسي.

وضع خارطة طريق: الخطوة التالية التي ربما تحتاج تونس بقيادة "سعيد" للإسراع بها هي الاعتماد سريعاً على خطة لها آليات واضحة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والسياسية للخروج بتونس لبر الأمان، وتهدئة مخاوف الشعب التونسي، حيث أن قرارات "سعيد" بتجميد البرلمان وإقالة الحكومة دون الإعلان عن معالم خارطة الطريق للفترة التالية، تسببت بحالة من الإرباك والغموض، ويتحتم إزالة هذا الغموض والإرباك حتى يتسثنى للإقتصاد ان يتسقر ويزدهر.

اللجوء لدول صديقة: بالإضافة لذلك، قد يلجأ الرئيس التونسي للحصول على دعم مالي من دول صديقة، سواء في شكل تبرعات أو استثمارات أو إيداعات بنكية لمساعدة الاقتصاد التونسي على الإنتعاش، ولكن كما أشرت في السابق أن الوضع السياسي هو المحرك الرئيسي للأوضاع الاقتصادية في تونس، وبالتالي فعدم وضوح نويا "سعيد" وخطته المستقبلية للتعامل مع الوضع السياسي في البلاد، خاصة ما بعد إنتهاء ال30 يوم مدة تعليق البرلمان، ستقف عائق أمام إقدام هذه الدول على مساعدته تغليبا لمصالحها السياسية سواء مع أو ضد الأطراف المشاركة في حكم تونس.

الوضع الاقتصادي في تونس مرتبط بالوضع السياسي بها، وإذا استمرت الأزمة السياسية فإن ذلك سيكون له تبعات سلبية وخيمة على الاقتصاد التونسي المنهك، وسيدفع المواطن فاتورة الخلافات السياسية كما هو الحال على مدار العشر سنوات الماضية، ولكن بالرغم من التدهور الواضح لمؤشرات الإقتصاد التونسي فلا يزال هناك بارقة أمل نحو تحسن محتمل وخروج عن المسار اللبناني، إذا تبنت القيادة في تونس، ممثلة حاليا في رئيسها، خطة واضحة للإصلاح الاقتصادي والقضاء على الفساد، لإستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية في تونس، وثقة الشعب التونسي صاحب المعاناة الأكبر في الاقتصاد.

3

أزمة كاشفة... عجز حكومي عن مجابهة تفشي وباء كورونا

جاء فيروس كورونا ليسلط الضوء على أزمة سياسية واقتصادية عميقة في تونس، كما إنه جاء ليكشف عن جذور مواطن الضعف في النظام التونسي؛ إذ تسجل الدولة الواقعة في شمال أفريقيا أعلى حصيلة إصابات يومية لوباء كورونا في العالم العربي حاليًا، وكانت أحد الأسباب الهامة التي دفعت الشارع التونسي للغضب والتي تجاوب معها الرئيس قيس سعيد بقراراته وإجراءاته في الـ 25 من يوليو. وعليه سنحاول في هذا العرض تقديم الوضع الوبائي في تونس حاليا، مع تحليل أهم أسبابه وتداعياته على الاقتصاد المحلي:

تطور انتشار فيروس كورونا

سجلت تونس خلال شهر يوليو الجاري أعلى حصيلة للوفيات بسبب فيروس كورونا؛ إذ وصل عدد ضحايا الوباء إلى 4164 مواطنًا في شهر واحد، ليرتفع بذلك عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا منذ ظهوره في تونس في مارس من العام الماضي إلى أكثر من 19 ألف حالة وفاة، وفيما يلي عرضًا لتطور أعداد الإصابات بفيروس كورونا خلال عامٍ ونصف تقريبًا.

الشكل (1): إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في تونس

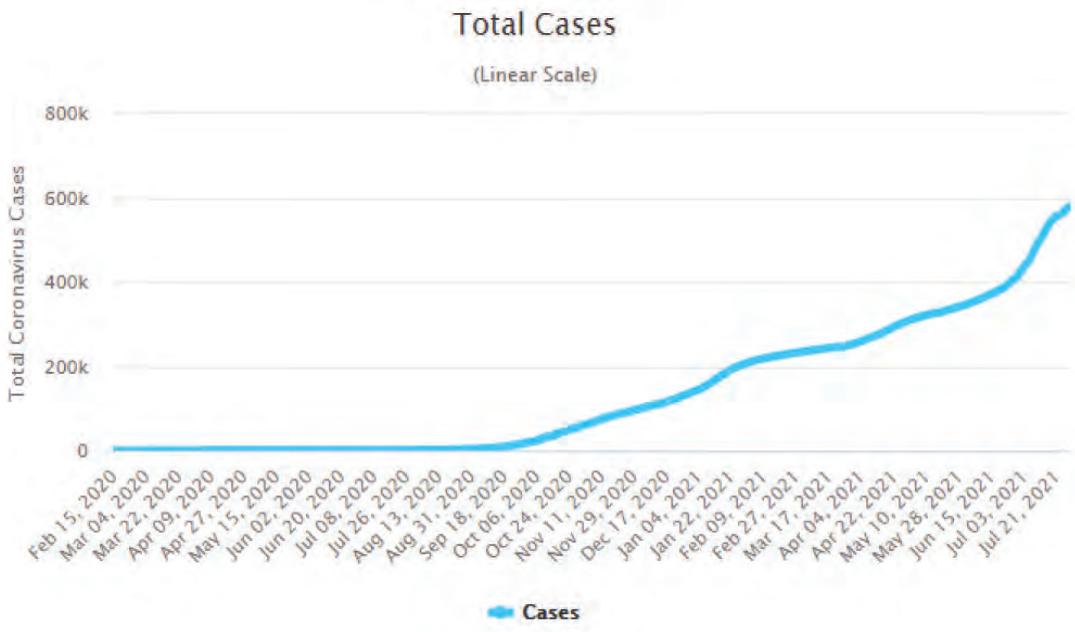

يتضح من الشكل السابق ارتفاع عدد إصابات فيروس كورونا في البلاد بشكل مطرد ومستمر منذ الثاني من مارس 2020 –حينما سجلت أول إصابة- وحتى العشرين من يوليو الجاري والذي سجل 578.962 ألف حالة، **وهي نسبة كبيرة مقارنة بعدد السكان.**

الشكل (2): إجمالي وفيات فيروس كورونا في تونس

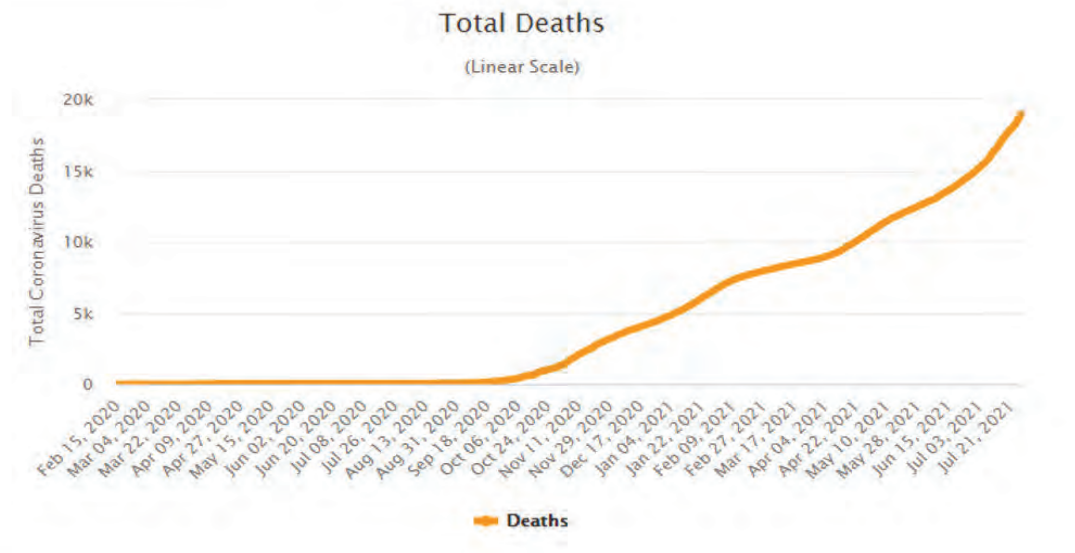

يوضح الشكل ارتفاع أعداد وفيات فيروس كورونا بوتيرة سريعة للغاية في تونس؛ إذ وصل عدد الوفيات إلى 19.027 ألف حالة بحلول الحادي والعشرين من يوليو الجاري مقارنة بحالة واحدة فقط في العشرين من مارس 2020.

أسباب تفاقم الجائحة

يعود تفاقم أزمة كورونا في تونس بصورة أعمق عما عليه في باقي الدول العربية إلى العديد من الأسباب التي يُمكن تلخيصها على **النحو الآتي:**

1. **تدهور النظام الصحي:** أعلنت المتحدثة باسم وزارة الصحة التونسية إن القطاع الصحي يشهد حالة انهيار في ظل التفشي الكبير للسلالات المتحورة لفيروس كورونا وتضاعف الإصابات، مما أدى إلى امتلاء أسرّة الإنعاش بنحو 95%، **وأسرّة الأوكسجين بحوالي 90%. وفيما يلي توضيحًا لعدد أسِرّة المستشفيات في تونس:**

الشكل (3): عدد أسِرّة المستشفيات (لكل 1000 مواطن)

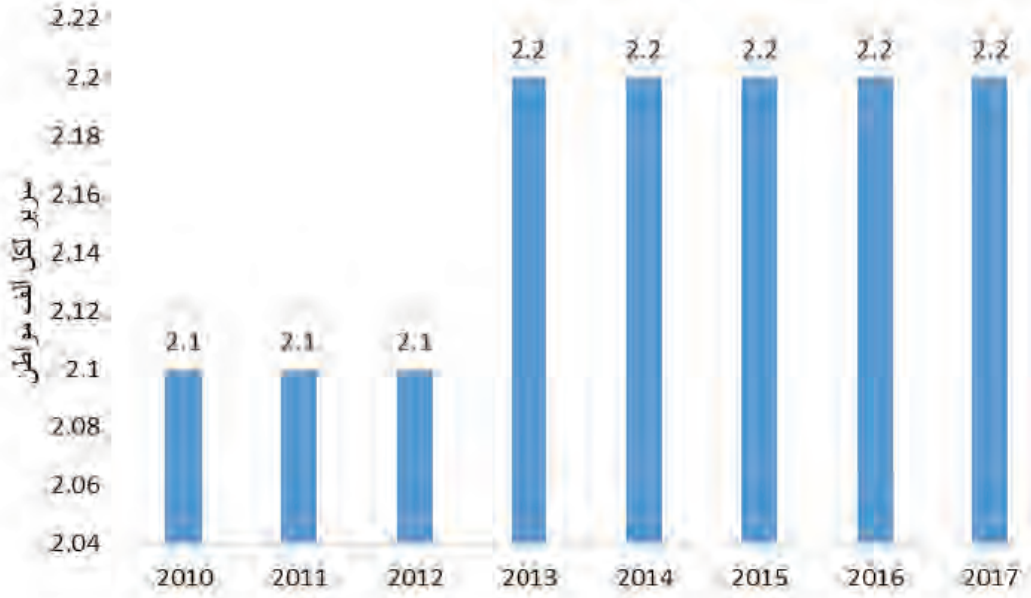

يتبين من الرسم السابق استقرار عدد أسرة المستشفيات لكل ألف مواطن عند متوسط يبلغ 2.16 سرير فقط منذ عام 2010 وحتى 2017، وهو ما يعتبر نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بعدد السكان المتزايد، والذي يُمكن عرضه **من الرسم التالي:**

الشكل (4): عدد السكان في تونس

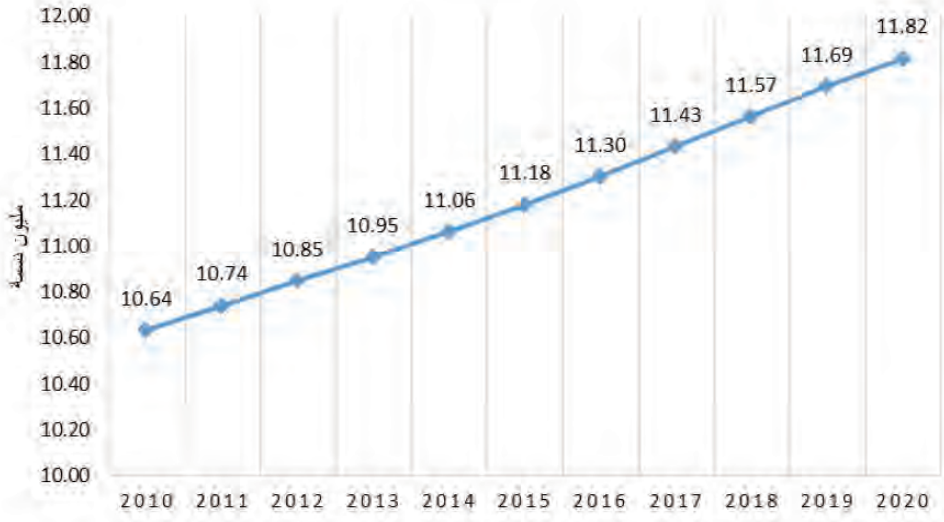

يتبين من الرسم السابق ارتفاع عدد السكان في تونس إلى 11.82 مليون نسمة بحلول نهاية 2020 مقارنة مع 10.64 مليون نسمة في 2010، وهو ما يبين ارتفاع مواليد تونس بوتيرة ثابتة نسبيًا.

2. **بطء عملية التلقيح:** لم يحصل سوى 950 ألف تونسي على تطعيم كامل من إجمالي السكان، ويُمكن أن يؤكد الرسم التالي على بطء عملية التلقيح رغم انتشار الفيروس:

الشكل (5): توزيع لقاحات كورونا لمواطني تونس

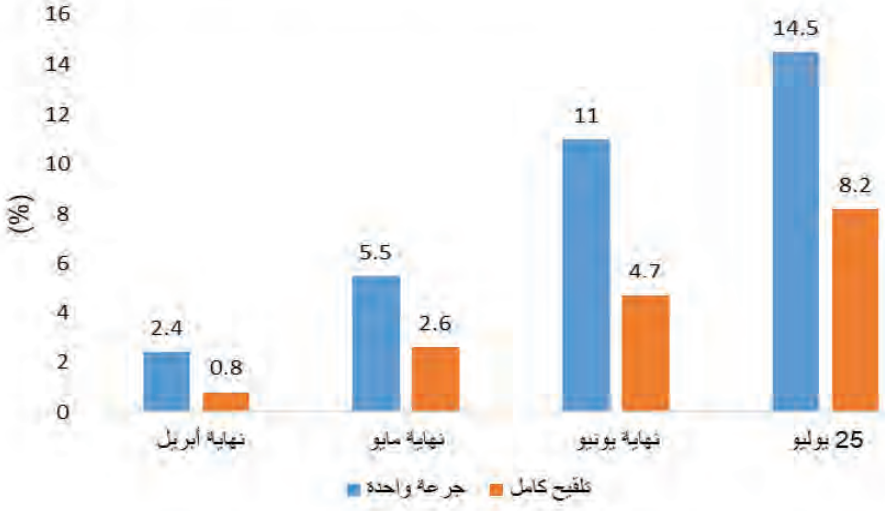

يتضح من الرسم السابق أن 8.2% فقط من إجمالي السكان في تونس تلقوا تلقيحًا كاملًا ضد كورونا بحلول الخامس والعشرين من يوليو الجاري، في حين تلقى 14.5% من إجمالي السكان جرعة واحدة من اللقاح.

3. **الانشغال بالأزمات السياسية:** تتسم تونس بعدم استقرار المشهد السياسي مع وجود توترات عديدة بين مختلف السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية مما ساهم في انشغال الحكومة بحل الأزمات السياسية وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية بعيدًا عن متابعة الأوضاع الصحية ودون وضع خطط تنموية مستدامة تعزز دور القطاعات التونسية.

4. **قرارات متأخرة:** اتخذت تونس في بداية أزمة كورونا قرارات مماثلة لما اتخذته جميع دول العالم من إجراءات احترازية كفرض حظر التجوال والتباعد الاجتماعي وتعليق حركة الطيران، ولكنها لم تكن قرارات كافية للحد من سرعة انتشار الفيروس أو تخفيف آثاره الصحية والاقتصادية، ورغم ذلك، بدأت الحكومة في وقت متأخر للغاية من بداية انتشار الأزمة في اتخاذ خطوات جديدة وجدية لمواجهة الأزمة، **من بينها:**

- إقالة رئيس الحكومة "هشام المشيشي"، وزير الصحة "فوزي مهدي"، في الحادي والعشرين من يوليو، من منصبه وسط تبادل اتهامات بشأن أداء الأجهزة الصحية وإنهاك النظام الصحي في البلاد وبطء وتيرة حملة التطعيم.

- إعلان الرئيس "قيس سعيد" تسليم إدارة ملف الحرب ضد وباء كورونا وتوزيع التطعيمات في مختلف جهات تونس للجيش الوطني الذي تولى توزيع أسطوانات الأوكسجين على المستشفيات والإشراف على وصول التطعيمات لكل التونسيين في مدن تونس وأريافها وقراها، وهو ما يدل على فشل الحكومة في إدارة الأزمة.

- إصدار الرئيس قرارًا ثانيًا في الثامن والعشرين من يوليو بإنشاء قيادة عمليات لإدارة الجائحة ليتم تنسيق مهامها مع وزارة الداخلية، تحت قيادة المدير العام

للصحة العسكرية، وتضم ممثلين عن وزارات الدفاع الوطني والداخلية والشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والصحة والنقل والشؤون المحلية والبيئة. ومن المقرر أن تتمثل مهام تلك القيادة في متابعة تطور الوضع الصحي بالبلاد الناتج عن الوباء، ومتابعة مدى تطبيق الإجراءات الصحية والقرارات الصادرة لمجابته، ومتابعة المخزون الاستراتيجي للمستلزمات الطبية من مواد صيدلانية ومعدات طبية وغيرها، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتلقيح.

5. الاعتماد على المساعدات الخارجية:

اضطرت تونس إلى الاستناد على المساعدات الطبية الخارجية في مواجهة أزمة كورونا دون اتخاذ قرارات لإصلاح المنظومة الصحية؛ وجاءت أبرز المساعدات الدولية من الجهات الآتية:

- إرسال مصر 3 طائرات عسكرية منتصف يوليو الجاري محملة بإطنان من الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية.
- استلام نحو 500 ألف جرعة لقاح ضد كورونا مقدمة من الإمارات في الثالث عشر من يوليو 2012، فضلًا عن عدد مماثل تقريبًا من الصين.
- استلام 310 أسطوانات تحتوي على مليون لتر من الأكسجين ممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية في السابع والعشرين من يوليو.
- الحصول على مساعدات من السعودية تشتمل على تأمين مليون جرعة من لقاح كورونا، و190 جهاز تنفس اصطناعي، و319 جهازا مكثفا للأكسجين، و150 سريرا طبيا، كما تشتمل على 4 ملايين كمامة طبية، و500 ألف قفاز طبي، و180 جهاز قياس للنبض.
- إرسال الجزائر حوالي 250 ألف جرعة من اللقاح للشعب التونسي.
- بدء إيطاليا وإسبانيا وسويسرا منذ منتصف يوليو في شحن وإرسال مساعدات طبية لتونس بينما تعتزم فرنسا إرسال حوالي مليون جرعة لقاح ومساعدات طبية.

4

تونس واتساع دائرة الفساد..التحدي القادم

يمثل الفساد في تونس تحديا كبيرا أمام الرئيس قيس سعيد، خاصة وأنه يمثل تهديدا للدولة من حيث مواردها وكذلك أمنها، كما أن استعادة الأموال المنهوبة وضبط الأوضاع وإحكام سيطرة الدولة على مواردها وحدودها هو عبء كبير في ظل التحديات الكثيرة الراهنة التي سيتعين مواجهتها بالتوازي، وإذا نجح الرئيس قيس سعيد في مواجهتها، سيمثل ذلك عنصر داعم قوى لشعبيته الفترة القادمة، وعليه يتم التطرق هنا إلى حجم الفساد وطبيعته وبعض رموزه والإجراءات التي تم أتخذها من الرئاسة التونسية لتحجيمه.

شبكة فساد واسعة

شهدت تونس في العقد السابق للثورة جراء الفساد خسارة تمثل نحو 2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، علاوة على البيروقراطية المعقدة واللوائح التنظيمية شديدة التعقيد والتي كلفت الشركات 13% من عائداتها.

وتمثل منظومة الفساد بها شبكة يشترك فيها بعض مسؤولو الدولة ورجال المصارف والأعمال تربطهم ببعضهم البعض، حيث تمارس هذه الشبكة السيطرة على موارد الدولة منها القروض المصرفية والتراخيص، فضلا عن التهريب غير الشرعي وغير القانوني للأسلحة

والمخدرات والاتجار بالبشر، إضافة إلى المهمشين في جنوب تونس الذين يعتمدون على تهريب الوقود والمواد الغذائية.

ويأتي على رأس شبكة الفساد في تونس في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن على ليلى الطرابلسي الزوجة الثانية للرئيس السابق، ووفقا لتقرير للبنك الدولي فإن 662 مؤسسة تملكها عائلة بن على تمت مصادرتها في محاولة لمكافحة الفساد داخل الدولة، حيث كانت تسيطر على العديد من الشركات التونسية، بما في ذلك الطائرات، ووكالات السيارات، وخدمات الإنترنت، ومحطات التلفزة والإذاعة، والمحلات الكبيرة للبيع بالتجزئة.

وخلال تشكيل اللجنة الوطنية لتقصى الحقائق بعد الثورة للتحقيق في الفساد في عهد بن على، وجدت العديد من مليارات الدولارات المتخفية في شركات وهمية ومصارف أجنبية والتي تعود إلى عائلة الطرابلسي والمقربين منها.

لا يقتصر الأمر على نهب أموال الدولة والسيطرة عليها، بل يتجاوز ذلك إلى تهديد الأمن بشكل مباشر، حيث يوفر الفاسدين الفرص لمهربي الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر لإدخالها إلى الدولة، كما أن الرقابة المتهاونة على الحدود نتيجة الرشاوى تسهل غسل الأموال وتساعد على تفشى الإرهاب والدليل على ذلك مشاركة العديد من التونسيين في التنظيمات الإرهابية وتحركهم عبر الحدود الليبية التونسية وذلك نتيجة فساد موظفو الجمارك الذين يعملون مع المهربين.

كما أن هناك العديد من الشركات الأجنبية التي تستغل الأراضي التونسية، بجانب تواطؤ بين شركات النفط الأجنبية والحكومة التونسية وهو ما أثار احتجاجات عديدة في منطقة جنوب شرق تونس، وهو ما عرف آنذاك باحتجاجات الكامور في أبريل 2017.

وتتعدد ملفات الفساد في مختلف القطاعات في تونس وتتمثل طبيعة القضايا التي يتم إحالتها إلى القضاء وفقا لتقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عام 2018 في شبهات في عملية توريد سيارات منسوبة لشركة خاصة لبيع السيارات، حيث هناك تواطؤ للغرفة النقابية لأصحاب التاكسي الفردي مع مورد سيارات والتخلي عن حقوق منظوريها في ضمان عيوب خفية بالسيارات الموردة. بالإضافة إلى اقتناء معدات وتجهيزات جديدة خاصة بشحن البضائع ونقلها وتنظيف الطائرات تبين بعد استلامها أنها مستعملة ومعيبة، واعتماد شهادات علمية ومدرسية مدلسه للمشاركة في مناظرة انتداب سائقي

حافلات بالشركة الجهوية للنقل بالقصرين خلال 2015. وتدليس شهادات علمية من قبل بعض الأعوان بديوان الطيران المدني والمطارات للانتفاع بامتيازات مهنية ومالية وترقيات دون وجه حق.

وفى **قطاع الفلاحة** شبهة فساد في إسناد منحة الحليب المجفف بالمجتمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان، وقبول وتخزين حبوب تحتوي على حشرة السوس الحي بمجموعة من خزانات ديوان الحبوب، بالإضافة إلى عمليات ربط غير قانونية لمجموعة من المواطنين بشبكة توزيع المياه دون قيامهم بإنهاء المعاليم المستوجبة.

وفى قطاع الأمن هناك ما يقدر بـ 200 ألف دينار محجوزة داخل منزل مدير إقليم حرس وطني. وفى **قطاع الصحة** استغلال مسؤول لنفوذه من أجل انتداب موظفة بإدارة التدقيق الداخلي حيث كانت تباشر العمل في مكتب مراقب حسابات الشركة.بالإضافة إلى الاستيلاء على عقارات فلاحية دولية من قبل أطراف بتواطؤ من أعوان إدارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مقابل منافع وعطايا.

مؤشرات الفساد 2020 في تونس

تصنف تونس ضمن المرتبة 69 من 180 دولة بنسبة 44 % خلال عام 2020، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية. ووفقا للنشرة الأسبوعية الصادرة عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس مايو 2021 تشير الاحصائيات إلى أن القطاعات الأكثر عرضة للفساد في تونس هي **قطاع الأمن** وقد بلغ 69% في 2020 مقارنة بـ 58.2% في 2019 ويليه **الديوانة** حيث بلغت 53.2% في 2020 مقابل 49.6 % في 2019 ثم **الإدارات العمومية** بلغت 40.2% في 2020 والذى انخفض مقارنة بـ 40.5% في 2019 وأخيرا **قطاع الصحة** أيضا الذي شهد انخفاضا في مستوى الفساد وبلغ 39.8 % في 2020 مقارنة بـ 41.9% في 2019 وبلغ **الفساد في الجمارك** نحو 53.2% في 2019، **ويوضح الشكل التالي نسب هذه القطاعات:**

احصائيات

❖ القطاعات الأكثر عرضة للفساد

ما هي القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد؟

القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد	2019	2020
قطاع الأمن	58.2	69
الديوانة	49.6	53.2
الإدارات العمومية	40.5	40.2
قطاع الصحة	41.9	39.8

المصدر:

مدركات الفساد في تونس (ديسمبر 2020) ص41

وفقا لمؤشرات مدركات الفساد في تونس ديسمبر 2020 الصادر عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يعانى 28.5% من التونسيين من الفساد في 2020 مقابل 29.7 % في 2019، وتتمثل في رشاوي للشرطة بنسبة 61.3% أو دفع مقابل الخدمات في الإدارات بنسبة 29.2%. ويمثل ترتيب القطاعات في الفساد الإدارات العامة 89.3% وقطاع الصحة 88.6% والأحزاب السياسية 87.8% وقطاع الأمن 87.4% والجمارك 87.3% وجميع القطاعات الأخرى أكثر من 70%.

وفى استطلاع رأى لدراسة أجرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس في 2020 يرى نحو 87.2% من المواطنين ارتفاع الفساد بينما يرى 3.1 % أن معدل الفساد أنخفض.

إجراءات لمجابهة الفساد

في سياق عملية الفساد التي تغلغلت في مؤسسات الدولة التونسية، تشير التقديرات ووفقا لتصريحات الرئيس قيس سعيد أن 460 شخصاً نهبوا أموال تونس بمقدار 13.5 مليار دينار تونسي "4.6 مليار دولار" تم سرقتها بالإضافة إلى فساد الانتخابات من حيث التمويلات الأجنبية التي حصلت عليها حركة النهضة في 2019 تقدر بنحو 285 ألف دولار.

وعليه وضمن التدابير الطارئة التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو 2021 لاستعادة الدولة في تونس ولتصحيح مسار الثورة، تولى الرئيس سعيد مهمة وصلاحيات النائب العام لمواجهة منظومة الفساد وتفكيكها، واستعادة جهات التحقيق القضائية لأدوارها. ومن ثم كان إعلان محسن الدالي المتحدث الرسمي باسم القطب القضائي الاقتصادي والمالي في تونس فتح تحقيق بشأن ثلاثة أحزاب وكيانات تونسية "**حزبي حركة النهضة وقلب تونس وجمعية عيش تونسي**". من حيث فتح التحقيق في ملف التمويلات الأجنبية للحملات الانتخابية الأخيرة والتهم المتورطة بها جمعية عيش تونسي والتي تتعلق بتمويلات مجهولة المصدر والتي سارت في ذات الاتجاه السياسي الانتخابي، كونها جمعية تحولت من ممارسة العمل الخيري والثقافي إلى النشاط بالحقل السياسي والترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية.

وقد نشطت **جمعية عيش تونسي** في المجال الثقافي والعمل الاجتماعي فدعمت ونظمت العديد من المهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية قبل أن تدخل إلى مجالات تنظيم التظاهرات الاجتماعية لتكون مدخلها إلى المجال العام قبل ظهورها بعد ذلك في

وسائل الإعلام والفضاءات الاجتماعية بمظهر الحزب السياسي.

ويرأس هذه الجمعية **"ألفة التراس"** وهى تحمل الجنسية التونسية والفرنسية وقد سبق وأن ترشحت للانتخابات الرئاسية، وهى زوجة رجل الأعمال الفرنسي الشهير قيوم رامبورغ وهو من أبرز ممولي حركة ماكرون الرئاسية وهى فرع من جمعية رامبورغ الفرنسية المعروفة. وتستفيد الجمعية من التمويلات الأجنبية التي ترد إلى حساباتها البنكية من الجمعية الفرنسية الأم، ومن رجال أعمال أجانب، وذلك في إطار معرفة مراقبي الحسابات بالبنك المركزي وفى ظل الصمت والدعم المشبوه لبعض الجهات والكيانات السياسية.

بالإضافة إلى قضايا أخرى ستكون محل نظر في الفترة القادمة، من حيث تستر وزيرة العدل السابقة حسناء بن سليمان على المجرمين وتعطيل الملحقات وشكاوى هيئة الدفاع.

وتأتي تحركات الرئيس قيس سعيد مع **مساندة الاتحاد العام للشغل** والذى دعا إلى التدقيق الشامل للمالية العمومية وديون الدولة، كما دعا لجنة التحاليل المالية بالبنك المركزي إلى الكشف عن التحويلات المالية للأحزاب والجمعيات، وعرضها على القضاء.

أيضا سيتم فتح التحقيق مع نبيل بافون رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وسهام بن سدرين رئيسة لجنة الحقيقة والكرامة.

وقد بدأ القضاء التونسي فتح التحقيق ضد الرئيس الأسبق لهيئة مكافحة الفساد شوقي الطيب في قضية تضارب المصالح الخاصة برئيس الوزراء الأسبق إلياس الفخفاخ والصفقة العمومية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات. وفتح بحث تحقيقي في الشكاية التي تقدمت بها العضوة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة ابتهال عبد اللطيف ضد كل رئيس لجنة التحكيم والمصالحة بهيئة الحقيقة والكرامة والنائب خالد الكريشي والوزير الأسبق لأملاك الدولة والشؤون العقارية مبروك كورشيد والمحامية سماح الخماسي، في شبهات تلاعب في ملف مصالحة وعقد اتفاقية تحكيم استفاد منها رجل الأعمال الأزهر سطا.

يمكن للدولة في تونس بالتوازي مع فتح التحقيقات مع رموز الفساد المختلفة، العمل على تنشيط مبادرة تونس الرقمية من حيث الرقمنة للقطاعين العام والخاص بما يتواكب مع التطورات العالمية، كما أنها سوف تقلل من تدخل العنصر البشرى في القطاعات المختلفة وتقديم الخدمات للمواطنين، ومن ثم تكون أولى خطوات مكافحة الفساد.

5

قيس سعيد.."مدعوم النهضة أمس عدوهم اليوم"

يعد قيس سعيد سابع رئيس لدولة تونس منذ إعلان الجمهورية التونسية في يوليو 1957، حيث فاز في انتخابات أكتوبر 2019 بأغلبية كاسحة وصلت لأكثر "72 %" في مواجهة منافسه نبيل القروي، وتولى رئاسة تونس رسميًّا في 23 أكتوبر 2019. ولد سعيد في تونس العاصمة عام 1958، وبدأ حياته المهنية كمدرس بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة سنة 1986، وانتقل في عام 1999 إلى التدريس في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس العاصمة.

شارك قيس سعيد بخطط مقرر اللجنتين الخاصتين لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد مشروع تعديل ميثاق الجامعة ولإعداد مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية عامي 1989 و1990، وخبير متعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان من عام 1993 إلى 1995.

كما شغل منصب نائب رئيس الجمعية التونسية للقانون الدستوري في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1995. كما أنه عضو بالمجلس العلمي ومجلس إدارة الأكاديمية

الدولية للقانون الدستوري منذ عام 1997 وكذلك رئيس مركز تونس للقانون الدستوري من أجل الديمقراطية، وله عديد الأعمال العلمية في مجالات القانون والقانون الدستوري خاصة. أما عن انتمائه الحزبي فقيس سعيد طوال حياته إلى الآن لا يتبع لأي حزب كما أنه خاض الانتخابات الرئاسية كمستقل.

أبرز مواقف "قيس"

قبل توليه حكم البلاد: كان دائمًا ما يرفض سعيد أن يكون للتدخل الأجنبي دورا في توجيه خيارات الشعب، وكان يرفض التدخل في أي من الصراعات الدائرة في المنطقة، سواء سوريا أو ليبيا، أو اليمن. كما كان يهاجم صراحة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ويعتبر قضية فلسطين محورية بالنسبة لتونس ودول المنطقة كلها.

منذ توليه حكم البلاد: كان له مواقف بارزة أكدت وكشفت نظرته بوضوح للعديد من القضايا الإقليمية، وهى مواقف كانت سببا في كثير من الأحيان لشن حملة انتقادات ضده من حركة النهضة الإخوانية في تونس.

مواقفه من الأزمة الليبية: فعلى غير رغبة حركة النهضة الإخوانية ورئيس برلمانها راشد الغنوشي، انتقد قيس سعيد حكومة الوفاق الليبية السابقة برئاسة فايز السراج وقال إن شرعيتها مؤقتة، ولا يعني أن لها شرعية أنها تستمر في الحكم، وأنه يجب إنتاج سلطة شرعية جديدة في ليبيا نابعة من إرادة الشعب، مشددًا على أن تونس ترفض بشكل قاطع أي مخطط يهدد أمن ووحدة التراب الليبي، ومعلنًا رفض تونس لتقسيم ليبيا، والتدخلات الأجنبية في الأزمة.

الموقف من القضية الفلسطينية: عبر سعيد بشكل متكرر على موقف تونس الثابت من الحق الفلسطيني الذي وصفه بأنه لن يسقط بالتقادم، وإدانته لكل الممارسات الممنهجة والانتهاكات المتكررة لحرمة المسجد الأقصى وللسياسات التوسعية والمخططات الاستيطانية، واستعداد تونس للقيام بدورها الطبيعي والتاريخي في نصرة الشعب الفلسطيني. ودائمًا ما يؤكد الرئيس قيس موقفه من عدم التطبيع، وأن تونس لن تقيم أبدًا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل طالما لا يوجد حل يوفر عدالة دائمة للفلسطينيين

موقفه من سوريا: علاقات تونس مع سوريا "لم تنقطع"، وفي إطار التحضير للقمة العربية التي عقدت في تونس 2019، أكدت الخارجية التونسية وجود مساعٍ حقيقية لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، ورفع التجميد عن عضويتها". كما أعلن قيس سعيد أن "قضية إسقاط النظام في سوريا هي شأن سوري داخلي يجب ألا يتدخل به أحد".

موقفه من مصر وثورة الـ 30 من يونيو: في أول زيارة له لمصر، أكد سعيد على أن هناك تقاربا وتطابقا في الرؤى بين مصر وتونس، وتحدث عن موقفه إزاء مشكلة سد النهضة قائلًا "أكررها أمام العالم أجمع، نحن نبحث عن حلول عادلة، الأمن القومي المصري هو أمننا، وموقف مصر في أي محفل دولي سيكون موقفنا" مما يؤكد أن تونس ستكون ساندة وداعمة لمصر في أي موقف على أي مستوى من المستويات دوليًا وأفريقيًا، وإزاء ذلك دعمت تونس رؤية القاهرة والخرطوم بشأن أزمة سد النهضة باعتبارها الدولة العربية الوحيدة ذات العضوية غير الدائمة في الدورة الحالية لمجلس الأمن؛ حيث قامت بدعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد وقدمت مشروع قرار يدعو أديس أبابا إلى التوقف عن ملء خزان سد النهضة، وطالبت تونس مجلس الأمن بتفعيل دورة في أن يطلب من كل من "مصر وإثيوبيا والسودان استئناف مفاوضاتهم للوصول لاتفاقية ملزمة لملء السد وإدارته".

مواقفة بالنسبة للداخل التونسي وقضايا الفساد: فمنذ تولي قيس سعيد رئاسة البلاد وهو يحذر من تكتلات الفساد المستشري في البلاد، حيث أصبحت ملفات الفساد الحدث البارز بشكل يومي في تونس ومن ملفات الفساد:

قضية **"ملف القمح الفاسد"** المستورد من الخارج وقضية **"النفايات المنزلية الإيطالية"** والتي احتوت على شحنة تضم أطنانًا من النفايات المنزلية القادمة من إيطاليا نحو ميناء سوسة بهدف التخلص منها بطريقة غير قانونية في إطار صفقة توريد فاسدة تحت غطاء النفايات القابلة للتدوير. كذلك ملف الفساد الأبرز في تونس والذي كشف عنه الرئيس قيس سعيد والمتهم فيه أكثر من 460 شخصية تونسية، بالإضافة إلى وقائع الفساد عبر تلقي تمويلات من الخارج والتي كشف عنها **تقرير دائرة المحاسبات حول نتائج مراقبة تمويل الحملات للانتخابات الرئاسية 2019**، والتي أوضحت تلقي أحزاب ومجموعات تونسية تمويلات كحزب النهضة التونسي وتكتل عيش تونسي. وكثيرا ما هدد "قيس" بكشف الفاسدين قائلًا "هناك من يريد العيش في الفوضى.. فوضى الشارع وفوضى المفاهيم ولكن للدولة مؤسساتها وقوانينها.. الدولة ليست صفقات تبرم في الصباح وفي المساء".

النهضة.. مواقف متضادة من دعم شديد لعداء أشد

قبل أن يصبح قيس سعيد رئيسًا: من تخوف حركة النهضة أن تفقد مكانتها في الحكم عندما فشل عبد الفتاح مورو مرشح حزب النهضة الإخواني في الجولة الانتخابية الأولى في انتخابات أكتوبر 2019، بسبب عجزه وحزبه الموجودين منذ 10 سنوات في مواقع صنع القرار وكانوا جزءًا من المشهد السياسي التونسي عن تقديم حلول عملية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ومن تخوفهم أيضًا من أن تؤثر نتيجة الانتخابات الرئاسية على تأثيرهم في المجال العام هناك، فقد سارعوا وقتها إلى إعلان تأييدها لقيس سعيد في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بهدف تدعيم قاعدتها.

حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مجلس شورى حركة النهضة

لطالما أكدت قيادات حركة النهضة على تأييدها للمرشح الرئاسي قيس سعيد، حيث قال عبد الفتاح مورو الذي يشغل منصب نائب رئيس حزب النهضة التونسية ومرشحها للانتخابات الرئاسية، إن التونسيين "انتخبوا رجل قانون بأيدٍ نظيفة غير مقيدة بأمتعة سياسية"؛ فلا عجب أن نجد حزب النهضة قد أيد قيس سعيد وأثنى عليه في حملة انتخابية موسعة حيث أنه وجد مصالحه في مساندة قيس سعيد، فمن ناحية ظن قيادات حزب النهضة أن أجندة قيس سعيد الاجتماعية المحافظة التي تعارض حقوق المثليين والمساواة في الميراث القانوني بين الرجال والنساء تتوافق مع أجندتهم الإخوانية، ومن ناحية آخرى سيساعد تأييدهم لقيس سعيد على إعادة تجميع صفوفهم وتأمين المركز الأول في الانتخابات البرلمانية وهو ما تم بالفعل بحصول حركة النهضة على الأكثرية في الانتخابات البرلمانية؛ وبهذا فلقد اعتبرت حركة النهضة قيس سعيد هبة من السماء نظرًا للدعم الواسع الذي حظى به سعيد من الإسلاميين وأيضًا من التونسيين الذين لا يعتنقون - بل ويعارضون - الأجندة الإسلامية.

بعد أن أصبح قيس سعيد رئيسًا: ضاعت ظنون وأوهام حركة النهضة بأن قيس سعيد الذي ليس لديه خبرة سياسية أو انتماء حزبي، من السهل التأثير عليه وتحديد هويته وفقًا لمصالحهم وأجنداتهم الإخوانية، فقد اتضحت هوية الرئيس التونسي وعمل وفقًا لأجندة وطنية قائمة على نهضة الدولة التونسية، ومن هنا بدأ الصدام مع الرئيس قيس سعيد، وتسببت الخلافات بين الثلاث مؤسسات "الرئاسة والحكومة والبرلمان" في خلق عجز كبير في إدارة الدولة خاصة على مستوى إدارة الاقتصاد المتدهور بالفعل، وإدارة أزمة تفشي فيروس كورونا.

الأزمة الأخيرة الحادثة في تونس كشفت عن أهمية القرارات الوطنية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد والتي لاقت ترحيب السواد الأعظم من التونسيين، كما كشفت أيضًا حجم تناقضات مواقف حركة النهضة، فقد قدمت الدعم لقيس سعيد في انتخابات أكتوبر 2019 ظنا منها أنه بالإمكان السيطرة عليه ودفعه لدعم مسار واستراتيجية حركة النهضة لإضعاف مؤسسات الدولة التونسية للسيطرة عليها لاحقا، ولاحقا هاجمته ونصبته عدوا لها بعدما أصبح حجر عثرة أمام تنفيذ أهدافها.

6

"راشد الغنوشي".. أكثر من 20 عامًا في خدمة التنظيم الدولي للإخوان

لم يكن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية مجرد قيادي لإحدى فروع جماعة الإخوان الإرهابية في المنطقة، وإنما هو رجل ذو باع طويل في خدمة التنظيم الدولي وخاصة في أوروبا وله العديد من الارتباطات مع التنظيم التي تهدف في خلاصتها إلى تحقيق أهداف التنظيم سواء في داخل تونس أو خارجها وذلك على مدار عقود، وهو ما أتضح بشكل جلي خلال السنوات العدة التي أعقبت عودته إلى تونس عام 2011.

من تونس إلى بريطانيا.. من هو "الغنوشي"

حصل الغنوشي على شهادة في أصول الدين من جامعة الزيتونة بالعاصمة تونس وعُيّن معلمًا في قصر قفصة عام 1963، ثم انتقل إلى القاهرة في العام التالي للالتحاق بكلية الزراعة جامعة القاهرة، ولكنه غادرها بعد شهور قليلة بسبب الأزمة السياسية بين الرئيسين "جمال عبد الناصر" و"الحبيب بورقيبة". فانتقل إلى دمشق لاستكمال دراسته وحصل على شهادة الفلسفة من جامعة دمشق عام 1968، ثم إلى جامعة السوربون بفرنسا لاستكمال الدراسات العليا، ثم عاد إلى تونس أواخر الستينات.

خلال سنوات اغترابه شهدت تونس تغيرات مجتمعية جذرية، وهو ما رفضه الغنوشي فبدأ نشاطه الدعوي في المدارس التي كان يعمل بها مدرسًا. وفي عام 1970 انضم إلى جمعية المحافظة على القرآن والتي كانت تضم عبد الفتاح مورو وعددًا من الشخصيات الإسلامية الأخرى، وفي عام 1972 عقد مؤتمر الأربعين والذي ضم أربعين شخصًا تولى الغنوشي اختيارهم ليكونوا نواة حركته التي أطلق عليها "الجماعة الإسلامية"، وتغير اسمها إلى "حركة الاتجاه الإسلامي" في عام 1981 ثم إلى "حركة النهضة" في أواخر الثمانينات.

عرف الغنوشي نفسه في مقال نشرته صحيفة "المعرفة" التونسية في العدد الرابع من السنة الخامسة عام 1972 بأنه تلميذ ثلاثة دعاة هم البنا والمودودي والخميني، وأن الاتجاهات الكبرى في الحركة الإسلامية المعاصرة هي الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان والحركة الإسلامية في إيران، وأما ما تبقى من الاتجاهات الإسلامية فهو تابع بشكل أو بآخر لأحد هذه الاتجاهات. وفي عام 1973 سافر وفد من الحركة برئاسة حميدة النيفر إلى مكة لحضور المؤتمر الدولي لجماعة الإخوان وقدموا البيعة للمرشد حينها حسن الهضيبي.

وفي عام 1981 حكم القضاء التونسي على الغنوشي بالسجن لمدة 11 عامًا بتهمة التورط في أعمال إرهابية قضى منها ثلاث سنوات ثم أفرج عنه في 1984 بعفو رئاسي، وفي عام 1987 سجن مرة أخرى على خلفية كشف الأمن التونسي مخطط حمل اسم "المجموعة الأمنية" عام 1986، وحُكم عليه بالسجن المؤبد ثم طلب الرئيس بورقيبة تغليظ العقوبة للإعدام ولم ينفذ الحكم بسبب وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم في نوفمبر 1986.

وقد كشف مخطط "المجموعة الأمنية" بشكل كامل عن تبعية الغنوشي وحركته للتنظيم الدولي للإخوان وجماعة الإخوان في مصر، وتشكيل كيانات سرية لها على غرار الجماعة في مصر، إذ كلف قيادي الحركة ورئيس الجهاز السري "محمد شمام" ذراعه الأيمن "سيد الفرجاني" المسؤول عن عمليات التهريب بالتوجه إلى ألمانيا لتدبير 5000 قنبلة غاز مشل للحركة لاستخدامها ضد رجال الأمن والخصوم السياسيين. وورد القنابل تاجر إخواني فلسطيني الأصل يدعى "كامل غضبان" بعد الحصول على موافقة المرشد العام للإخوان حينها مصطفى مشهور، وتم

كشف المخطط بعد اعتقال الأمن التونسي "يوسف الهمامي" أحد عناصر الحركة.

وفي مايو 1988 أطلق بن علي سراح الغنوشي الذي قام في العام التالي بتغيير اسم حركته إلى "حركة النهضة وتقدم بطلب إلى الجهات التونسية لتقنين أوضاع الحركة والاندماج في المشهد السياسي، وعقب حصول مرشحيها على نحو 17% من الأصوات في الانتخابات التشريعية، تم رفض الطلب واتخذت ضدها وكوادرها تضييقات أمنية وسياسية، وغادر الغنوشي تونس في أبريل 1989 إلى الجزائر ثم إلى السودان حتى حصوله على اللجوء السياسي في بريطانيا في أغسطس عام 1993، وظلت بريطانيا "المنفى الاختياري" للغنوشي لمدة 20 عامًا بعد صدور حكم من المحكمة العسكرية التونسية بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر على رئيس الدولة، ولم يعد إلى تونس إلا بعد سقوط نظام بن علي، وسارع إلى تقنين أوضاع حركة النهضة لتصبح "حزب النهضة" الذي استحوذ على الحياة السياسية التونسية من منذ ذلك الحين.

20 عامًا في خدمة التنظيم الدولي

لعب الغنوشي عدة أدوار لصالح التنظيم الدولي للإخوان منذ نشأة حركته في تونس، وهو ما أكده الشيخ عبد الكريم مطيع الحمداوي مؤسس الحركة الإسلامية في المغرب الأقصى في مقاله المنشور في يومية "هسبرس" المغربية في 3 مارس 2013 تحت عنوان "راشد الغنوشي يتجسس على الشيخ مطيع"، قال فيه "إن جماعة الإخوان المسلمين قد عَيَّنت أول الأمر مصطفى الطحان -أحد القيادات التاريخية للتنظيم الدولي للإخوان- مسؤولا عن منطقة شمال أفريقيا وراشد الغنوشي ضابط اتصال لهم فيها، لذلك كان الطحان يرسل الغنوشي في رحلات تفقدية من أجل استجلاء الأوضاع بكل من الجزائر والمغرب، واقتراح الحلول والخطط الخاصة بالتعرف على الفصائل الإسلامية القائمة بها ومحاولة استقطابها، وفي هذا الاتجاه أرسل الطحان راشد الغنوشي إلى الجزائر عقب اعتقال محفوظ النحناح، فأجرى عددا من الاتصالات بالمجموعات الإسلامية على اختلاف مشاربها، ثم قدم للطحان تقريرا مكتوبا ومفصلا لرحلته في أكثر من خمسين صفحة اقترح عليه فيه أسماء تَخْلُف النحناح أثناء اعتقاله".

استمر الغنوشي أثناء وجوده في لندن على مدار العشرين عامًا في العمل على تحقيق مصالح التنظيم الدولي للإخوان داخل أوروبا أو خارجها، فعمل على توفير الدعم اللازم لأفرع الجماعة في مناطق شمال أفريقيا

ودول أوروبا بمساعدة عدد من الشخصيات الإخوانية المعروفة في المنطقة أو من خلال المنظمات الإسلامية التابعة للإخوان في عدة مناطق بالعالم، وهو ما جعله أحد أهم رجال التنظيم الدولي.

ويبدو أن جهود الغنوشي مع التنظيم الدولي لم تلق استحسان قيادات التنظيم فقط وإنما امتدت أيضًا إلى أجهزة الأمن البريطانية، إذ أكد القيادي السلفي المصري هاني السباعي المقيم في لندن في مقطع صوتي بثه في فبراير 2013 أن الغنوشي مستشار للمخابرات البريطانية وسكوتلانديارد لشؤون الإرهاب وأن رأيه ذو ثقل في قضايا منح اللجوء السياسي، وهو ما استغله الغنوشي لصالح تنظيم الإخوان فاستقدم أعدادًا كبيرة من قيادات الجماعة إلى بريطانيا.

"الغنوشي".. مندوب التنظيم الدولي في تونس

كانت الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي بمثابة فرصة كبيرة للتنظيم الدولي للإخوان الذي قرر الدفع براشد الغنوشي وعودته إلى تونس في 30 يناير 2011 لتحقيق أهداف التنظيم في تونس وشمال أفريقيا، واستقبلته حشود كبيرة وأعاد بناء حركة النهضة وحوّلها إلى حزب رسمي حصد به أغلبية المجلس التأسيسي المنوط به وضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس جمهورية انتقالي.

وتمهيدًا للأرض أمام الدور السياسي المنتظر، سوّق الغنوشي نفسه وحزبه أمام المجتمع التونسي والدول الكبرى بأنه يمثل التيار الإسلامي الديمقراطي المعتدل الذي يقبل بعلاقات دبلوماسية مع الدول الأوروبية ومشاركة الحكم مع الطوائف السياسية التونسية الأخرى، وبالفعل فازت الحركة في انتخابات 2011 ومارست الحكم عبر تحالف الترويكا مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، واختير منصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية.

خلال الفترة من 2011 إلى 2013 احتلت جماعة الإخوان الساحة السياسية في مصر وليبيا، ولعب الغنوشي دورًا كبيرًا في تنسيق تحركات الجماعة في كلا البلدين بالتعاون مع تركيا بما يحقق مصالح وأهداف التنظيم الدولي، وجاءت ثورة 30 يونيو بمثابة صاعقة ضربت التنظيم الدولي، وهو ما استدعى تنظيم مؤتمر الإخوان المسلمين العالمي في تركيا في 15 يوليو 2013 وتم خلاله اختيار الغنوشي رئيسًا للمكتب السياسي وبذلك يكون الرجل الثاني في التنظيم بعد إبراهيم منير الأمين العام للتنظيم الدولي.

وعقب انهيار حكم الإخوان في مصر تحركت النهضة على محورين لتجنب مصير إخوان مصر، المحور الأول، تنفيذ عدد من الاغتيالات ضد المعارضين في ضوء تصاعد دور حركة تمرد التونسية لإرهاب النشطاء وبالفعل اغتيل كل من "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي". والمحور الثاني، سعي الحركة للتوافق مع التيارات السياسية الأخرى حول مستقبل النظام السياسي التونسي وكان هذا تحركًا تكتيكيًا ليتناسب مع الظروف السياسية الضاغطة التي فرضتها ثورة 30 يونيو على الإخوان بشكل عام أينما كانوا.

ومنذ استحواذ حركة النهضة على الساحة السياسية تدور تونس في فلك التنظيم الدولي، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال تطورات الأزمة الليبية، إذ تخطى راشد الغنوشي عمله كرئيس للبرلمان في عدة مواقف نذكر منها اتصاله برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج في 19 مايو 2020 لتناول مستجدات الوضع في ليبيا، وتقديم التهاني على سيطرة الميلشيات التابعة لحكومة السراج على قاعدة الوطية العسكرية. وتم في الشهر ذاته اتصال بين الغنوشي وخالد المشري رئيس مجلس الدولة في طرابلس لبحث الأوضاع الاقتصادية والصحية في ظل أزمة كوورنا.

هذا بالإضافة إلى العلاقة المباشرة بين الغنوشي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إذ التقاه الغنوشي أثناء زيارته إلى أنقرة في يناير 2020، ثم أجرى اتصالًا به في أبريل للتباحث حول سبل التعاون بين البلدين

في العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية وجهود مكافحة كورونا. وساهمت تلك التحركات في إثارة استياء الرئاسة التونسية والكتل المدنية في البرلمان، واستدعت تأكيد الرئيس قيس سعيد في مايو 2020 على أن "الدولة التونسية واحدة.. ولها رئيس واحد في الداخل والخارج".

ولم يكن الغنوشي وحده من يحمل مهمة تحقيق مصالح التنظيم الدولي للإخوان في تونس، وإنما شاركه في ذلك صهره "رفيق عبد السلام" الذي تولى منصب وزير الخارجية التونسي في حكومة الترويكا ولكنه توارى عن الأنظار منذ عام 2013 إثر فضيحة مالية، ومتفرغ من حينها لإدارة موارد تنظيم الإخوان في تونس، ويدير مجموعة من الكيانات التي تشكل واجهة لتمرير التمويلات المالية من خارج تونس إلى داخلها أو العكس، ومن بين هذه الكيانات شبكة إعلامية في تونس تضم قنوات تليفزيونية وإذاعية ومواقع الكترونية صحفية وجمعيات أهلية، وتشير تقارير صحفية إلى رفع الحكومة التونسية السابقة عدد من الملفات إلى القضاء تحمل بيانات عن تورط صهر الغنوشي في عدد من الجرائم المالية لجماعة الإخوان وتنظيمها الدولي.

مجمل القول، يمثل الارتباط القوي بين راشد الغنوشي والتنظيم الدولي للإخوان حجر الزاوية في الأزمة السياسية الطاحنة التي تشهدها تونس منذ شهور وبلغت ذروتها في المرحلة الحالية، وذلك في إطار إصرار الغنوشي على تحقيق أهداف التنظيم الدولي والتابعين له في المنطقة ودول الجوار بغض النظر عن المصلحة الوطنية التونسية وما يناسب سياساتها الخارجية ويحقق مصالحها. ويشكل هذا الارتباط عنصر ارتكاز للمرحلة القادمة وردود الأفعال والتحركات السياسية على الساحتين المحلية والدولية، خاصة وأن حركة النهضة تمثل الورقة الأخيرة للتنظيم في المنطقة، وتشكل خسارتها هزيمة للمشروع السياسي للجماعة في المنطقة بشكل نهائي.

7

التحولات السياسية في المجتمع التونسي بعد صعود "حركة النهضة"

ذكر زعيم حزب "حركة النهضة" (حركة الاتجاه الإسلامي سابقا) "راشد الغنوشي" خلال مقابلة له مع "حرييت ديلي نيوز" التركية (ديسمبر 2011): "نحن بحاجة إلى الديمقراطية والتنمية في تونس ونحن نعتقد بقوة بالتوافق بين الإسلام والديمقراطية، بين الإسلام والحداثة، لذلك نحن لسنا بحاجة للعلمانية في تونس".يرفض تيار الإسلام السياسي التونسي (وبالأخص حركة النهضة المحسوبة على الاخوان المسلمين) وصفهم بعدم الحداثة، ويتحدد موقفهم بتقديم مفهوم جديد مختلف عن المفهوم التقليدي للحداثة التي تبنتها تونس قبل 2011؛ بداع أن الحداثة التونسية التقليدية تتبنى نمطا تغريبيا أوروبيا..تتبدى جملة من المظاهر التي تؤشر على تحولات اجتماعية-سياسية داخل المجتمع التونسي؛ بناءً على عدد من العوامل المختلفة، مما أثر على النموذج التونسي للحداثة.

الحداثة التونسية.. النموذج، والمرتكزات

تصنف تونس دوليا باعتبارها "أكثر الدول العربية والإسلامية علمانية بعد تركيا"، اعتمدت في حداثتها على النموذج العلماني أي الفصل التام في العلاقة بين الدين والدولة (ونعني بالدولة هنا أي السلطة والمجتمع). وانتهج الشعب التونسي ثقافة علمانية شديدة ظهرت على سبيل المثال في خروج جنازة "شكري بالعيد" (واحد من نخبة العلمانية في تونس والأمين العام لحزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد) من مؤسسة "دار الثقافة" عوضا عن خروجها من المسجد.

ويمكن تعريف النموذج العلماني الذي ارتضته تونس منذ عهد الاستقلال (رئاسة الحبيب بورقيبة) حتى عهد تونس الربيع العربي (14 يناير 2011 بعد عهد زين العابدين بن علي): "خروج قطاعات مجتمعية عن سلطة المؤسسات والنخبة الدينية التونسية".

أما أهم مرتكزات العلمانية التونسية فخرجت من الحركة الوطنية للاستقلال حتى تحقيق الهدف في 1956، ضمت الحركة نخبا تونسية مثقفة من قطاعات مجتمعية مختلفة نجحت في عقد تحالف مع مجتمعات تونسية حضرية وريفية. لم تكتف هذه النخب بتقديم مشروع وطني سياسي فقط، بل وثقافي أيضا يستند على الليبرالية العلمانية (فصل الدين عن الدولة) وعلى الحركة النسوية (تحرير المرأة).

شرع بورقيبة بعد حصول تونس على الاستقلال، في اتخاذ ثلاثة خطوات رئيسية تهدف إلى ترسيخ العلمانية:

(1) صياغة دستور مدني قائم على العلمانية من أجل تحويل العلمانية إلى عقد اجتماعي بين الدولة والمواطن التونسي. انبثق عن هذا الدستور تنظيم وتشريع جملة من القوانين تم إقرارها في مجلة الأحوال الشخصية تنظم حالة الطلاق لدى الرجل والمرأة على حد سواء، وتكفل حق المرأة في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي جراء الطلاق، كما تمنع تعدد الزوجات، وكذلك تقر بحق التبني. تدّعمت هذه الإجراءات بقانون مارس 1957 الذي أعطى المرأة حق الانتخاب والترشح، والحث على الاختلاط في أماكن العمل والتعليم.

(2) مأسسة العلمانية في تونس، مثل غلق المحاكم الشرعية ومجالس الأحبار اليهودية

بهدف توحيد منظومة القضاء التونسي، كذلك بهدف إكساب الأحوال الشخصية للمواطن التونسي طابعا مدنيا. كذلك ظهر في دعمه (أي بورقيبة) للحزب الشيوعي الذي كان يمثل المعارضة العلمانية.

(3) خلق نخبة مثقفة من الطبقة المتوسطة في تونس للتأثير على قيم وأخلاق المجتمع التونسي على أساس علماني، ثم صارت هذه النخب هم المؤسسون الأوائل لمنظمات المجتمع المدني التونسي. جاءت أدوات تحقيق ذلك؛ بداية من توحيد بورقيبة للتعليم في تونس وإكسابه طابعا حداثيا علمانيا بحتا مع حظر التعليم الزيتوني للأجيال الصغيرة (تجدر الإشارة إلى أن التعليم الزيتوني هو نسبة إلى جامعة الزيتونة، وهو تعليم إسلامي في مراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي).

الإسلام السياسي عامل الأزمة

بجانب المشكلات الناتجة عن سلطوية نظام زين العابدين بعد إزاحة بورقيبة (1987)، مثل هشاشة الأحزاب التونسية؛ مما أثّر على "فعالية" النخب الحزبية في الشارع التونسي وبالتالي أثر على متانة العلمانية المؤسسية بالأحزاب.

إلا أنه يبقى صعود تيارات الإسلام السياسي (الاخوانية والسلفية) في تسعينيات القرن الماضي هو أكثر العوامل تسببا في مرور العلمانية بأزمة حرجة في تونس. إذ تبنت خطابا سياسيا، وسلوكا حركيا تحدد بالجدال حول الهوية بين الإسلام والعلمانية، اشتد ذلك الصعود واكتسب شرعية أكبر بعد ثورة الياسمين التونسية (في 2011).

جمعت أدوات الإسلام السياسي لاختراق الدولة التونسية (سلطة وشعب) وتمكين مشروعهم بين أدوات سياسية واقتصادية وثقافية، ولكن كان لها الارتداد العكسي الذي حدّ من قوة النهضة.

أولا: اختراق المجال العام:

في أعقاب ثورة 14 يناير 2011، سمحت أجواء الحرية بالعمل، ورفع الحظر عن الحركات الدينية بانتشار مكثف للإسلام السياسي بما فيها حركة النهضة في جميع أنحاء الجمهورية التونسية تقريبا. وانتشرت رموزهم الدعوية خاصة غير المسيسين في البداية فقط؛ **بسبب:**

(1) أن حركة النهضة لم تكن قد أخذت قرار التحول إلى حزب سياسي بعد، بل فضلت الاحتفاظ بالطابع الحركي والدعوي لمحاولة

كسب ثقة الشعب التونسي وتدعيم ذلك بتبني خطاب يدحض الرواية التي تقول بأن الاخوان المسلمين هم جماعة تريد تحويل تونس إلى خلافة إسلامية. وبالفعل حققت حركة النهضة نجاحا نسبيا في خلق انطباع بأنها كيان وطني تونسي مؤمن بالمسار الديموقراطي وداعم له.

(2) لم يكن هناك تحالف بين السلفية والاخوان المسلمين في تونس بعد، إذ حرصت حركة النهضة على عدم عقد أي تحالف مع السلفية بعد الثورة؛ بسبب إرث الصراع بين الجناحين خاصة في الثمانينيات؛ كما أن الحركة لا ترغب في إفساد التسويق السياسي الناجح لصورتها لدى التونسيين الذين لا زالوا ينادون بالاحتفاظ بعلمانية الدولة.

نتج عن ذلك انتشار حركات اجتماعية ذات طابع إسلامي دعوي في الشارع التونسي تراقب زي التونسيين، وسلوكياتهم وقيمهم الدينية التي تحث على الصلاة والصوم في مواقيتها وأحيانا تتعرض للمجاهرين بالإفطار في أوقات الصوم، كما تتعرض للمدارس للضغط على إداراتها بتنظيم حلقات دروس دينية ونشر التعليم الديني في المدارس. ما اعتبر ذلك ظاهرة تهديد للمجتمع المدني التونسي وللنموذج الحداثي التونسي، فقد لوحظ انتشار جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين على حد سواء في المساجد والجمعيات الأهلية، والمنظمات المدنية خاصة اتحاد الشغل الذي ضم عناصر إسلامية بنسبة 20% من قوته التي تصل إلى مليون فرد.

كما لوحظ انتشار الفضائيات الإعلامية وموجات الراديو التي تستضيف رموز دينية تدعو إلى خطاب إسلامي يستهدف أسلمة الحداثة في تونس ورفض العلمانية.

وبالتالي يمكن القول إن التيار الإسلامي في تونس نجح في اختراق المجال العام، بالإضافة إلى نجاحه في تشكيل حركات اجتماعية سياسية في الشارع التونسي (مثل: حركة روابط حماية الثورة في تطوين جنوبي تونس التي قامت بسحل مسؤولين في حزب نداء تونس)، يفسر ذلك تصريح راشد الغنوشي (30 يوليو 2021) "سنواجه قرارات قيس سعيد بضغط الشارع"، كما تشير التقارير أن هناك نتائج أولوية توصلت إلى تورط حركات تابعة للإخوان المسلمين في اغتيال رموز سياسية مثل شكري بالعيد ومحمد البراهيمي.

ثانيا: الارتداد العكسي:

أدركت جماعة الاخوان المسلمين في تونس أن البقاء في السلطة هو طموح مهم، ولكن التغيير المجتمعي يعتبر الأهم لضمان واستدامة التمكين السياسي. لذا بدأ "حزب" النهضة في البحث المستمر ليس عن دوائر انتخابية بل الأدق تسميتها ولاءات مجتمعية

جديدة ترتكز على الهوية الإسلامية. لا سيما وأن النهضة خسرت الكثير من الأصوات في انتخابات 2014 (ما يقرب من 950 ألف صوت) مقارنة بانتخابات 2011 (مليون ونصف مليون صوت).

كما يفسره إعلان راشد الغنوشي في 2016 ترك العمل الدعوي والتركيز فقط على العمل السياسي. هذا "التخصص الوظيفي" مثلما أسمته الحركة كان استراتيجية توفير الشرعية والأمن وتجنب التهميش في الساحة التونسية من أجل الحصول على "القوة" اللازمة للتأثير على قيم المجتمع التونسي وجذبه للرواية الاخوانية بشأن هوية تونس.

بدأت النهضة أولى خطواتها في هذه المرحلة بعقد تحالف مع السلفيين من خلال تولي "نور الدين الخادمي" (المحسوب على التيار السلفي) حقيبة الشؤون الدينية (الأوقاف) في 2014. كما نجحت الحركة في إقامة تحالف وثيق مع الشيخ السلفي بشير بن حسن، الذي يعد رمزا سلفيا جهاديا بارزا في تونس وبالتحديد جنوبها. يرجع ذلك إلى هدف الاخوان للوصول إلى المجتمعات السلفية في تونس وجذبها إلى المعسكر الاخواني وتغليب المعسكر الإسلامي على المعسكر العلماني في تونس وكسب أكبر قدر من الأصوات الانتخابية.

ولكن ارتدت تكتيكات النهضة من أجل التمكين بشكل عكسي بعد أن برزت ظواهر تسلف المعسكر الإسلامي في تونس وخاصة التيار الحركي فيه على حساب التيار العلمي، انعكس في تزايد أعداد العناصر المنضمة إلى داعش، أو المهاجرة إلى سوريا والعراق للانضمام إلى التنظيم الإرهابي. كما حققت النهضة في انتخابات 2019 نصف مليون صوت انتخابي فقط وهو ما يعد مؤشرا واضحا على فشل استراتيجية الاخوان في كسب الشرعية الشعبية في الشارع التونسي.

يمكن القول إن مصدر قوة حركة "النهضة"، هو قدرتها عبر مسارها التاريخي الطويل على التكيف مع السياقات المتغيرة، وقدرتها على المقاومة لتبرير وجودها وتأمين استمرارها. رغم تحقيق النهضة نجاحا في الوصول إلى مفاصل المجال العام للشارع التونسي والذي يتبين في حصول الحزب على المركز الأول في كل استحقاق انتخابي إلا أنه نجاحا صوريا لا يلبث أن يتبدد تدريجيا بسبب الخسارة الشعبية للحزب؛ ويرجع ذلك في أحد العوامل هو افتقاد الحزب إلى مشروع سياسي متكامل يحمل أبعاد ثقافية واقتصادية معا، إنما يكتفي الحزب في تصدير قضية الهوية بين الإسلام والعلمانية مع مناورات سياسية تكتيكية لتأمين البقاء في الحياة السياسية التونسية. في حين لا زال هناك قطاعات مجتمعية تونسية ترى في النهضة مهددا للمشروع الوطني لتونس، حتى وإن كانت تلك القطاعات ضعيفة التأثير أو مفككة الروابط مع بعضها البعض.

8

انكسار النهضة في تونس تُسمع أصداؤه في أنقرة

المتابع لردود الفعل الدولية المعلنة حتى الآن، يلاحظ أنها تتسم بالاتزان والتأكيد على أهمية الحوار والالتزام بالمسار القانوني والدستوري في تونس، لكن الموقف التركي تحديدا كان مغايرا، في ظل العلاقة الترابطية بين تركيا وحركة النهضة التونسية والتي تأتي في سياق رعاية تركيا لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة.

انحياز تركي مُبرر للنهضة

الموقف التركي بدا مُنحازًا، إذ نظرت عدد من المؤسسات داخل أنقرة لقرارات "قيس سعيد" على أساس أنها انقلابًا على الدستور، ويكاد يكون موقف أنقرة الوحيد على مستوى ردود الفعل الدولية الذي وصف ما جرى في تونس بالانقلاب الدستوري.

بالرغم من تبني بعض القوى والكيانات الخارجية ذات الرواية التركية، وهو ما ظهر في تصريحات "خالد المشري" القيادي الاخواني ورئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، علاوة على رئيس حركة مجتمع السلم " عبد الرزاق مقري" - أكبر حركة إسلامية في الجزائر- ومع ذلك يظل موقف " المشري" و " المقري" معبرًا عن توجه فردي لا يمثل الدولة الليبية

أو الجزائرية، فالحكومة الليبية الموحدة لم يصدر منها أية موقف بخصوص التطورات في تونس، كما أن الجزائر تبنت موقف يتسم بالحياد وعدم الانحياز، خاصة أن الجزائر تستهدف الحفاظ على استقرار تونس والحيلولة دون وقوعها في حالة من الفوضى التي قد تؤثر عليها بشكل مباشر، في ظل حالة السيولة والتوترات الحدودية لدول الجوار الجزائري – مالي، النيجر، ليبيا- ومن هنا تتخذ الجزائر موقفًا مسانداً للاستقرار وداعمًا لتثبيت ركائز الدولة خوفًا من اشتعال جبهة جديدة على حدودها يمكن أن تؤثر على أمنها القومي.

ترتيبًا على ما سبق يمكننا تفسير موقف تركيا الرافض لإجراءات الرئيس التونسي في ضوء عدد من الأسباب والدوافع والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

اولًا: التقارب الأيديولوجي: يتشكل الموقف التركي الداعم لإخوان تونس من خلال التقارب الأيديولوجي والتوافق بين حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة، في ظل التناغم الفكري بينهما حيث يرى " الغنوشي" أن تجربة العدالة والتنمية نموذجًا يمكن الاقتضاء به وتطبيقه في الحالة التونسية، علاوة على التقارب على المستوى الشخصي بين " أردوغان" و " الغنوشي" والتي عبرت عنها زيارة الأخير لأنقرة في يناير 2020، وذلك في اعقاب فشل حركة النهضة في تمرير حكومة " الحبيب الجملي"، وقد أثارت تلك العلاقة ردود فعل غاضبة في الأوساط التونسية، وصلت لحد المطالبة بسحب الثقة من الغنوشي، إذ رأت عدد من القوى أن "الغنوشي" يخلط الأوراق ويمارس تحركات خارجية وصلاحيات تتجاوز صلاحيات منصبة، كما أعتبر البعض أن تحركات "الغنوشي" تقود لوضع تونس في المحور التركي في عدد من الملفات الحيوية وعلى رأسها الملف الليبي، وهو ما ترفضه التيارات والقوى المناهضة للنهضة في الداخل التونسي والتي عبرت عن غضبها من تهنئة "الغنوشي" لرئيس حكومة الوفاق السابق " فايز السراج" في أعقاب نجاح ميلشياته المدعومة من تركيا في السيطرة على قاعدة الوطية في مايو 2020. وعليه يمكن أن يفسر التقارب الأيديولوجي بين العدالة والتنمية وحركة النهضة، وكذا التناغم بين شخصية الرئيس التركي وزعيم النهضة، الموقف التركي الأخير بشأن التطورات الجارية.

ثانيًا: الرغبة في الحفاظ على الوكيل الأخير: سعت أنقرة لاستغلال احداث 2011 لتوسيع نفوذها وتعزيز طموحها الإقليمي في الدول

التي شهدت حراكًا شعبيًا، وقد ارتكزت في إطار تحقيق أهدافها على رعاية جماعة الإخوان المسلمين والعمل على توظيف تيارات الإسلام السياسي كأداة لتحقيق استراتيجيتها، إلا أن التطورات اللاحقة فرضت قيودًا على تلك الاستراتيجية، خاصة بعد أن تعرضت جماعة الإخوان لعدد من الضربات الموجعة التي افقدتها نفوذها على مدار السنوات الماضية، على غرار ما حدث في مصر في ثورة 30 يونيو، أو من خلال سقوط نظام الإخوان في السودان، وتراجعه في ليبيا. ومن هنا تحاول تركيا الإبقاء عل الورقة الأخيرة في مشروعها للتمدد في المنطقة، إذ أن اقصاء النهضة وخروجها من المشهد يعني ضرب المشروع التركي في مقتل.

ثالثًا: ضمان النفاذ في الساحات الاستراتيجية: ترى أنقرة في تمكين إخوان تونس وحركة النهضة فرصة جيدة لاستعادة نفوذها وتوسيعه في شمال افريقيا، حيث تظل رغبة تركيا في إحياء العثمانية وعدم قناعتها بحدودها الحالية وفقًا لاستراتيجية " تركيا الكبرى" محركًا اساسيًا ودافعًا للرهان على إخوان تونس وذلك لعدد من الاعتبارات من بينها أن العلاقة الترابطية بين الطرفين تسمح لتركيا بالتغلغل الناعم في تونس ومن ثم النفاذ لأفريقيا، كما أن الحضور الاخواني في تونس يُسهل من مهمة وتحركات تركيا تجاه ليبيا، حيث أشارت عدد من التقارير للتسهيلات التي قدمتها حركة النهضة لأنقرة فيما يرتبط بنقل التمويل والتسليح للعناصر الاخوانية غرب ليبيا، كما أن محورية تونس وموقعها بالنسبة للبحر المتوسط تدفع أنقرة لتعزيز نفوذها في تونس من أجل ضمان الوصول للثروات الهيدروكربونية في منطقة شرق المتوسط

أدوات غير مجدية

ثمة أدوات تمتلكها أنقرة يمكن أن توظفها لمساندة حركة النهضة والحيلولة دون إخراجها من المشهد، والعمل على الإبقاء على حظوظها، ومن بين تلك الأدوات ما يمكن تفعيله في الوقت الراهن وما يمكن تأجيله واللجوء إليه في مراحل قادمة، ومع ذلك يوجد عدد من التحديات والعقبات أمام تفعيل أنقرة لتلك الأدوات أو توظيفها بصورة فاعلة ما يمكن الوقوف عليها فيما يلي:

اولًا: اللجوء للأدوات الخشنة: يمكن أن توظف حركة النهضة مدعومة بالميليشيات التركية في ليبيا والعناصر الإرهابية الأداة العسكرية والعنف في التعاطي مع التطورات الراهنة، وذلك من خلال عدة طرق أولها) عن طريق تبني العنف المسلح ومحاولة نشر الفوضى وزعزعة الاستقرار عبر جهازها السري والدخول في موجة من الاغتيالات والتفجيرات على غرار استهداف " شكري بلعيد" و " محمد البراهمي"، ثانيًا) يمكن لحركة النهضة بمساعدة تركيا أن تطلق يد الميليشيات

والمرتزقة من غرب ليبيا تجاه تونس بهدف ارباك المشهد. ثالثًا) يمكن أن يصبح العائدون من سوريا والعراق والتي تقدرهم التقارير الدولية بنحو 2000 عنصرًا في يد أنقرة وحركة النهضة.

ومع ذلك يصعب تفعيل تلك الأداة لعدة اعتبارات من بينها أن فاتورة العنف واللجوء إليه قد يُعجل من كتابه النهاية لحركة النهضة كما حدث في حالة إخوان مصر، كما أن موقف الجيش التونسي والمؤسسات الأمنية وتصريحات الرئيس " قيس سعيد" واحتفاظه بالحق في استخدام سلاح وقوة الدولة ضد أية تهديدات أو محاولات لانتهاج العنف قد تقف عائقًا امام هذا المسار، خاصة بعد تأكيده بأن من يطلق رصاصة سيواجه بوابل من الرصاص.

ثانيًا: تسخير الاذرع الإعلامية والدينية: يمكن لتركيا أن تسخر أذرعها وأدواتها الإعلامية للترويج لعدم مشروعية قرارات الرئيس التونسي، وهو ما حدث بالفعل، ومحاولة التأكيد على الرواية الرامية لوصف ما حدث بالانقلاب الدستوري، إلا أن تلك الآلية قد لا تُجدي نفعًا، خاصة في ظل التأييد الداخلي لتلك القرارات على مستوى القوى والتيارات السياسية، علاوة على أن التأييد الدولي والاقليمي وردود الفعل الخارجية المتزنة- حتى الآن- قد افقدت حركة النهضة والمنابر الاعلامية التركية ورقة يمكن المناورة بها ومحاولة استغلالها في النيل من تلك الاجراءات، كما أن ارتكاز " قيس سعيد" للنصوص الدستورية التي وضعتها جماعة الإخوان وإيجاد سند دستوري لتلك التحركات وقف حائلًا أمام حركة النهضة للترويج لعدم دستورية القرارت.

من ناحية اخرى، يدخل موقف "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" والذي رعت تأسيسه أنقره، واصداره لفتوى تُحرم الاجراءات التي لجأ إليه الرئيس التونسي ضمن أدوات أنقرة في دفع الكيانات الموالية لها للعمل على دعم موقف حركة النهضة، حيث تجيد تلك الكيانات توظيف الفتاوى الدينية سياسيًا من أجل دعم المحور التركي، وذلك على غرار موقف الاتحاد من ثورة 30 يونيو في مصر ضد جماعة الإخوان.

يبدو أن الساحة التونسية تشهد تحولًا كبيرًا، حيث وصلت العلاقة بين رئيس الجمهورية وحركة النهضة لطريق مسدود، وعلى الرغم من أن تلك القرارت قد لا تُخرج الإخوان وحركة النهضة التونسية بشكل تام من المشهد، إلا أنها قد تصيبها بنوع من الارتباك والتخبط الشديد، كما أنها ستؤثر بشكل كبير في شعبية الحركة ونفوذها في الداخل التونسي، خاصة في ذلك التراجع التدريجي لها، وعليه يمكن القول إن ورقة أنقرة في المنطقة أُصيبت بهزة عنيفة قد لا تقضي عليها في المدى القريب، إلا أنها تجعل مستقبله على المحك.

9

باريس.. الحليف التقليدي لقصر قرطاج

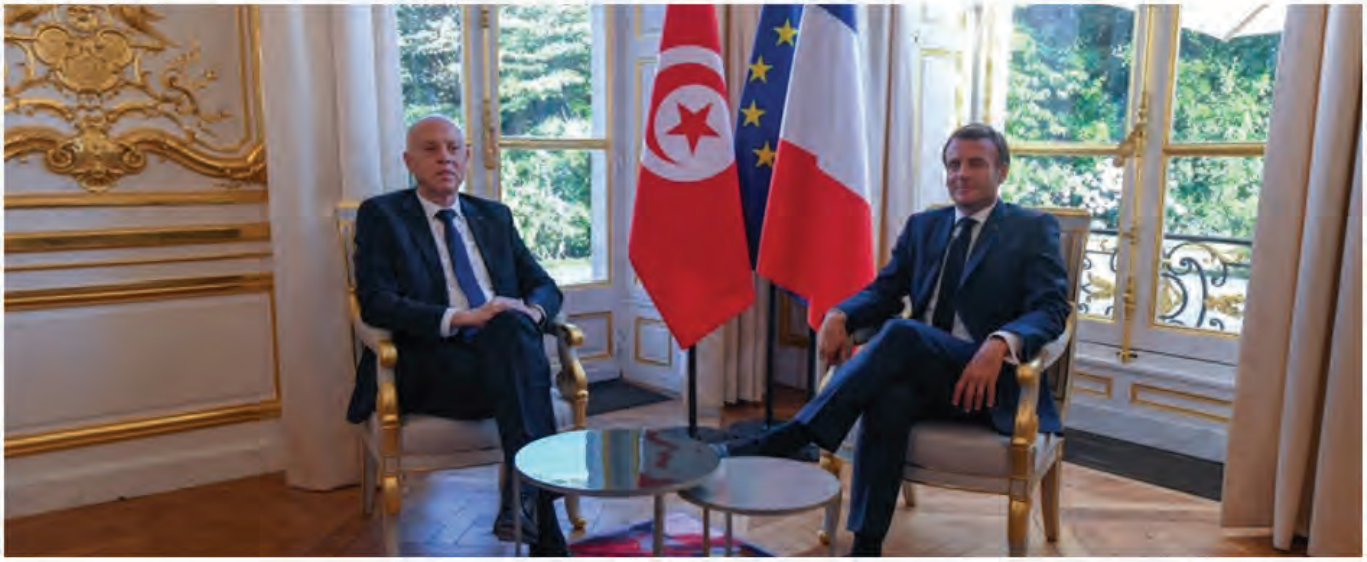

مع استقبال حكومات الدول المختلفة قرارات الرئيس التونسي بردود أفعال، اتسم أغلبها "بالحذر"، والدعوة للجوء للحل السياسي للأزمة وعدم الانزلاق للتصعيد؟، أتى الموقف الفرنسي من التطورات في تونس بتصريح الحكومة الفرنسية على لسان وزير خارجيتها "جان إيف لودريان"، الذي شدد في مكالمة هاتفية مع نظيره التونسي عثمان الجرندي على "أهمية تعيين رئيس وزراء بسرعة وتشكيل حكومة تكون قادرة على تلبية تطلعات التونسيين"، كما أكد على "ضرورة الحفاظ على الهدوء وسيادة القانون، والسماح بعودة المؤسسات الديمقراطية التونسية إلى عملها الطبيعي بشكل سريع".

الموقف الفرنسي يحمل في جُنباته دوافع أعمق ما يُظهره تعليقها الرسمي، وهو ما يرجع لمصالحها المتشابكة بالمنطقة بشكل عام، وبتونس بشكل خاص، وكانت هناك علاقة خاصة دائما بين باريس وأي إن كان من يسكن قصر قرطاج، وعليه سنحاول استقراء مقاربة توضح بوصلة الموقف الفرنسي بتونس إلى أين ستتجه.

أولاً: عمق العلاقات بين البلدين:

يمكن الاستدلال على مدى أهمية تونس لفرنسا، بأنها كانت الوجهة الأولى لوزير الخارجية الفرنسي إلى العالم العربي وخارج القارة الأوروبية. ووفقًا لموقع وزارة الخارجية الفرنسية، تُعد فرنسا أول مزودي تونس بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكذلك فإنها عام 2019 ظلت الشريك التجاري الأول لتونس، وبلغت حصة فرنسا نحو 29,1% من الصادرات التونسية وبلغت حصتها من الواردات التونسية 14,3%. إلا أن هذا لا يمنع أن أداء فرنسا في مجال التصدير إلى تونس يسجل تراجعاً عاماً في حصتها من السوق لصالح بلدان ناشئة كالصين وتركيا. تعهدت فرنسا العام الماضي بإقراض تونس 350 مليون يورو، مع تسليم 100 مليون يورو حتى الآن. كما تناقش تونس إعادة تدوير ديونها الفرنسية البالغة 831 مليون يورو.

وكان لفرنسا موقف واضح في دعم تونس في أزمتها الصحية الأخيرة، التي ساهمت في تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية بالبلاد، والتي اعتبرها بعض المحللين بمثابة دعم مبطن لتحركات الرئيس التونسي الأخيرة. حيث أقامت فرنسا "جسرا بحريا" لتوفير لقاحات كوفيد19- والأكسجين الطبي لتونس. فصرّح وزير السياحة الفرنسي"جان بابتيست لوموين" لراديو "فرانس إنفو" أن فرنسا أرسلت 1.1 مليون جرعة لقاح إلى الدولة الواقعة في شمال أفريقيا. وشحنت البحرية الفرنسية ثلاث حاويات ضخمة من الأكسجين، حسبما كتب الوزير على تويتر. ومن المتوقع أن تستمر الشحنات البحرية حتى منتصف أغسطس، حيث ستأتي بالمعدات والأقنعة وغيرها من المواد اللازمة لمساعدة تونس على مواجهة الارتفاع الحاد في الإصابات ولجوء المرضى للمستشفيات. كما قدمت فرنسا دعماً مالياً لتونس في سياق الأزمة الصحية الناتجة عن تفشّي فيروس كورونا، إذ حشدت سريعاً لفائدتها قروضاً بقيمة 89 مليون يورو.

ثانيًا: مواجهة الإرهاب الإسلاموي:

يُعتبر هذا الملف من أهم المحددات المحركة للسياسة الفرنسية تجاه منطقة شمال افريقيا بشكل عام. وهو ما يرجع إلى أنها وفقًا للبيانات الرسمية لليوروبول، قد شهدت هجمات إرهابية أكثر من أي عضو آخر في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2014. وبالرغم من التقارب التونسي الفرنسي، إلا أن فرنسا تعرضت لهجمات إرهابية مؤثرة من قبل متطرفين من أصول تونسية، كان أخرها طعن التونسي "جمال قرشان " شُرطية غير

مسلحة عند مدخل مركز للشرطة في رامبوييه بإبريل الماضي. وكانت أبرزها الهجوم الذي استهدف نيس في احتفالات يوم الباستيل 2016، والذي أسفر عن مقتل 86 شخصًا.

ولم تسلم تونس كذلك من تبعات هذا الإرهاب. فقد كان لديها أعلى نسبة للأفراد في العالم مقارنة بعدد السكان كمنضمين إلى داعش للقتال خارج بلادهم. بالإضافة لتعرضها للعديد من الهجمات الإرهابية التي ساهمت في إضعاف البلاد والتأثير بشكل كبير على القطاع السياحة الحيوي للاقتصاد التونسي. ويتقارب الرئيسان الفرنسي والتونسي في مقاربتهم لمواجهة هذا النوع من الإرهاب المتستر بالدين. ففي أكتوبر 2020 أكد الرئيسان التونسي قيس سعيد والفرنسي إيمانويل ماكرون، وجود الكثير ممن يتسترون بالدين الإسلامي في حين أنه لم يتم تجنيدهم بغرض الإساءة للإسلام فقط بل بهدف الإساءة للعلاقات التي تربط بين الشعوب والأمم.

وقد استتبع هذا التصريح بين الرئيسين، زيارة لوزير الداخلية الفرنسي في نوفمبر 2020، في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي نفذه تونسي في مدينة نيس جنوبي البلاد، وأودى بحياة ثلاثة أشخاص، هدفها التوافق على إعادة عدد معين من الأشخاص يحملون جنسية هاتين الدولتين ويُشتبه في أنهم متطرفون، وهو ما يتسق مع اتفاق إطاري موقع بين البلدين عام 2008 وفقًا لتصريح وزير الداخلية التونسي.

ثالثًا: احتواء التهديدات القادمة من ليبيا:

إن التشابكات بين ليبيا وتونس تعتبر من أصعب التشابكات الصعب الفكاك منها؛ فعدم استقرار آيًا منهما يؤثر على الأخر بالتبعية. ويمكن الاستدلال على ذلك بعدد من المؤشرات أبرزها تقدير البنك الدولي أن الأزمة الليبية كانت وراء 24٪ من تباطؤ النمو الاقتصادي في تونس خلال 2011-2015. وبحسب مركز برشلونة للشؤون الدولية، فإن حوالي ثلاثة ملايين تونسي يعتمدون على ليبيا إما من تحويلات العمال التونسيين أو من أنشطة السوق السوداء في المنطقة الحدودية. بالإضافة لارتباط بعض الهجمات العنيفة التي تعرضت لها تونس بالوضع في ليبيا. فوفقًا لمراجعة قام بها المركز التونسي للأبحاث والدراسات حول الإرهاب، وجد أن 70 % من المتهمين التونسيين في قضايا الإرهاب قد تلقوا تدريبات في ليبيا، بالإضافة لاستفادة العديد من الإرهابيين من السيولة في تأمين الحدود بين البلدين ما قبل 2016 في القيام بعمليات داخل ليبيا كذلك.

ومن هنا يتضح أهمية تونس بالنسبة لفرنسا المتضررة من السيولة الأمنية في غرب ليبيا، والمعارضة للنفوذ التركي بها حيث تسعى لتعظيم نفوذها الأمني والعسكري بتونس مقابل النفوذ التركي والأمريكي الذي يتعارض مع مصالحها في ليبيا. وهذا

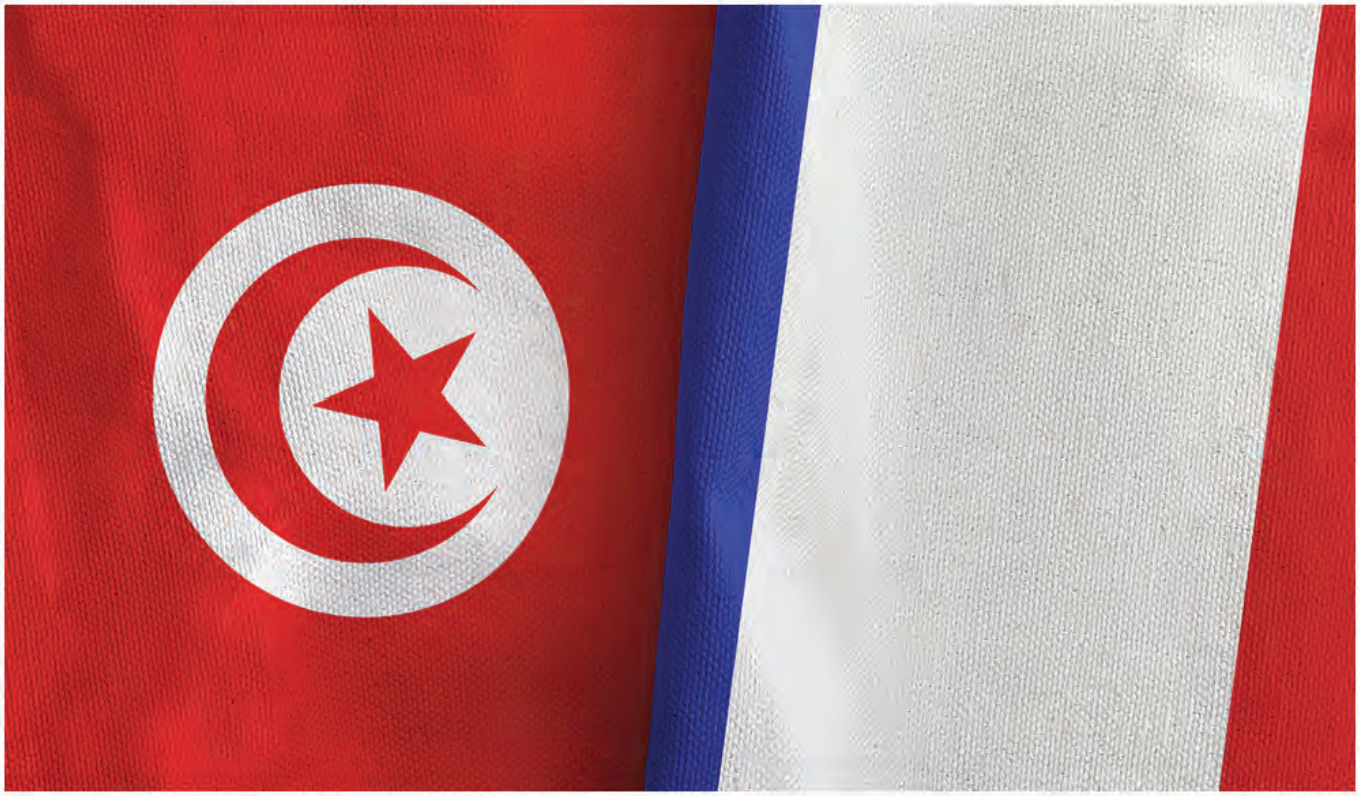

الموقف يجعلها غير متوافقة مع توجهات حزب النهضة الذي سعى الرئيس التونسي في قرارته الأخيرة لتقليص نفوذه. حيث لم يخف حزب النهضة الإخواني دعمه للإسلاميين في ليبيا. فقد هنأ راشد الغنوشي في مايو 2020 الرئيس السابق لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج والجماعات الإسلامية في طرابلس على انتصارهم العسكري على الجيش الوطني الليبي المشير حفتر؛ والتي تعرضت تصريحاته لانتقادات شديدة من قبل المعارضة التونسية، بل وأثارت دعوات من أعضاء البرلمان لإقالته من منصب رئيس البرلمان. بالإضافة إلى أنه يتم اتهام الحركة في الوقت الحالي بتقديم مساهمة كبيرة وقت حكمها لتركيا من خلال تسهيل عملها في ليبيا، عبر تيسير مرور المسلحين والمتطرفين إلى ليبيا عبر الأراضي التونسية.

مما سبق يمكن تبيان بوصلة الدعم الفرنسي إلى أين تتجه، حيث أنها وفقًا للمحددات السابق ذكرها، تتوافق والتحركات الأخيرة التي قام بها الرئيس التونسي "قيس سعيد" المناهض لنفوذ حركة النهضة الذي يعتبرها من أهم مسببات تردى الأوضاع بتونس.

10

واشنطن وتونس...تباين بين موقف إدارة بايدن ومراكز الفكر

مع التطورات الدراماتيكية في الساحة التونسية التي أعقبت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد والجدل الداخلي والخارجي حول دستوريتها من عدمه، شهدت الساحة الأمريكية انعكاسًا مباشرًا لهذا الجدل، تسببت في فجوة بين الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية والموقف غير الرسمي المتمثل في مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية. الأمر الذي يثير تساؤل حول موقف إدارة الرئيس "جو بايدن" من التطورات الجارية على الساحة التونسية، والعوامل المؤثرة على مساره.

موقف حذر:

في أعقاب التحركات التي أقدم عليها الرئيس التونسي، أجرى وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" اتصالاً هاتفيًا يوم 26 يوليو مع الرئيس سعيد، أكد خلاله على الشراكة القوية بين واشنطن وتونس ودعم واشنطن المستمر للشعب التونسي في مواجهة التحديات المزدوجة كالأزمة الاقتصادية ووباء كورونا، كما دعا الرئيس سعيد إلى التمسك بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل دعائم الحكم في تونس، مؤكدًا على ضرورة مواصلة الحوار المفتوح مع جميع الجهات السياسية والشعب التونسي، لافتًا إلى أن واشنطن ستواصل مراقبة الوضع والبقاء على اتصال.

وفي ذات السياق، أبدت واشنطن قلقها إزاء قرارات الرئيس "سعيد" على لسان المتحدثة باسم البيت الأبيض "جين ساكي"، ودعت إلى احترام "المبادئ الديمقراطية" في البلد التي تعد مهد "الربيع العربي"، وأكدت على استمرار التواصل على أعلى مستوى. كما دعت واشنطن إلى الهدوء ودعم الجهود التونسية للمضي قدمًا بما يتوافق مع المبادئ الديموقراطية. وفي ذات السياق، أوضحت "ساكي" أن البيت الأبيض لا يصف ما حدث في تونس بكونه "انقلاب"، استنادًا من كون هذا التوصيف قانوني يتطلب الانتظار حتى تجري وزارة الخارجية الأمريكية تحليلاً قانونيًا قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن.

ومن جهتها، أوضحت الخارجية الأمريكية في بيانٍ لها أن واشنطن تراقب عن كثب التطورات في تونس، وتستمر في قنوات اتصالها مع المسؤولين في الحكومة التونسية للتأكيد على أن "حلول المشاكل السياسية والاقتصادية في تونس يجب أن تستند إلى الدستور التونسي ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية". وأضاف البيان رفض واشنطن لأي إجراءات من شأنها خنق الخطاب الديمقراطي أو تأجيج العنف، كما عبر البيان عن الإنزعاج من التحركات من إغلاق مكاتب وسائل الإعلام، داعيًا إلى ضرورة احترام حرية التعبير وغيرها من الحقوق المدنية.

من جانبه، عبر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي "بوب مينينديز" عن قلقه الشديد حيال التقارير القادمة من تونس. قائلًا إنه يأمل بأن تنتصر ما اعتبره بالديمقراطية الناشئة والملهمة في تونس، وألا ينجرف أي من الأطراف صوب العنف، مؤكدًا على ضرورة أن يسود السلام.

وعليه، يبدو أن الحذر يخيم على موقف إدارة "بايدن" من قرارات الرئيس التونسي، كما يبدو أن هناك رغبة في تجنب الظهور بمظهر منحاز لأحد الأطراف. ويمكن إرجاع حالة الحذر إلى عدد من الأسباب، أبرزها:

- **أولوية الداخل:** بالنظر إلى تعقد المشهد الأمريكي الداخل، يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده أن أولوية التعاطي مع المشكلات الداخلية يضع قيودًا على التوسع في حجم الإنخراط الخارجي، سيما في القضايا غير الحيوية أو غير العاجلة.
- **تجنب أخطاء الماضي:** إذ يبدو أن إدارة "بايدن" تسعى لتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها إدارة سلفه "أوباما" في التعاطي مع القضايا المماثلة أثناء ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" والمرحلة التي تلتها، حيث يتضح أن اتخاذ واشنطن

لمواقف حدية حيال بعض القضايا قد ساهم عرقلة دورها وتشويه صورتها.

- **الصورة الكاملة:** موقف واشنطن الحذر قد يكون نابع من قدرتها على استقراء المشهد التونسي بكل أبعاده المتداخلة. أي أن واشنطن تدرك أن سيولة المشهد التونسي تتطلب منها استجابة مرنة ترتبط بتطورات الموقف على الأرض.

مراكز الفكر...موضوعية محل تساؤل:

في مقابل الموقف الحذر والهاديء الذي يخيم على موقف الولايات المتحدة الرسمي، إلا أن مواقف مراكز الفكر والأبحاث جاءت على النقيض من ذلك، ما يعني أن النخبة الفكرية هناك قد يكون لديها مقاربة مختلفة . إذ أنه عند النظر لعينة من أهم مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية يتضح أنها – في الغالب – مالت إلى إدانة التحركات التي قام بها الرئيس "سعيد"، ودعت واشنطن إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة حيالها.

فقد أشار "معهد بروكنجز" في تقرير له إلى أن انتزاع الرئيس سعيد للسلطة يمثل اختبارًا حقيقيًا للديمقراطية الوليدة في تونس، إذ سيشكل المسار الذي ستسلكه تونس ما بين أن تظل الديمقراطية العربية الوحيدة في العالم، أو تقع في نطاق "انقلابًا ذاتيًا" أو استيلاء على السلطة. معتبرًا أن الرئيس سعيد استغل المشكلات المزدوجة في تونس، ولم يقم بتعديل دستوري بل قرر الاستيلاء على السلطة. مستنكرًا موقف الاتحاد العام التونسي للشغل الداعم لتحركات الرئيس سعيد. وندد بالموقف المحايد، وسياسة "الانتظار والترقب"، الذي تبنته أغلب الدول، داعيًا إلى ضرورة وقوف الديمقراطيات في وجه الانقلاب.

أما مركز "مالكوم كير – كارنيجي"، فأكد في تقرير له إلى أن الرئيس قيس سعيد فرا قراراته استند إلى الفصل 80 من الدستور الذي يعطي الرئيس صلاحية اتخاذ تدابير استثنائية "في حالة خطر داهم"، مستغلا عدم وجود محكمة دستورية من شأنها تقييد تأويلاته الواسعة للنص الدستوري. موضحًا أن المراقبين قد اعتبروا خطوات سعيد تشكل انقلابًا على الدستور، سيما أن الفراغ الدستوري الحالي يتيح لسعيد الاضطلاع بصلاحيات رئاسية وتنفيذية وقضائية استثنائية. علاوة على ذلك، فقد نشر أيضًا مقابلة مع سارة يركس - عضو سابق في فريق تخطيط السياسات في وزارة الخارجية – تحت عنوان: الزوبعة في تونس، التي أكدت خلالها أن ما فعله الرئيس غير قانوني ويمثل "انقلاب". أي أنه لم يُنظر إلى تحركات الرئيس التونسي كونها تأتي وفق التطورات الطبيعية للوضع التونسي، وإنما بوصفها هجمة انتهازية أطلقها سعيد.

ومن جانبه، أشار معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في تقرير بعنوان: الأزمة السياسية في تونس: الولايات المتحدة خيارات الاستجابة، إلى جانب الرمزية المأساوية لانهيار الديمقراطية المنفردة في المنطقة ، معتبرًا أن عدم الاستقرار الشديد في تونس سيكون بمثابة نعمة للأطراف السيئة في ليبيا والجزائر وأماكن أخرى ممن يتوقون للسيطرة على البلاد، وبالتالي يعرضون حلفاء الولايات المتحدة للخطر - ليس فقط الشعب التونسي، ولكن الشركاء الأوروبيين أيضًا. أي أنه تجاوز كافة التهديدات المتعلقة بالإرهاب والمهاجرين، واعتبر أن التطورات الأخيرة هي المهدد لواشنطن وحلفائها.

في حين أشار مجلس العلاقات الخارجية في مقال بعنوان: سوء التقدير بتونس، إلى سوء التقدير لدى بعض الخبراء والمحللين الذين اعتبروا تونس نموذج ديمقراطي ناجح، معتبرًا إياه افتراض مزعوم، إذ تشهد تونس عدد من المشكلات الضخمة التي قد تساهم في تعزيز الاستعداد للتخلي عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس بعد عقد من التحول الديمقراطي. موضحًا أن جزء من التونسيين بات على قناعة بأهمية الدولة الفعالة التي يمكنها توفير الوظائف وشبكة أمان اجتماعي بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي.

على الرغم مما يبدو من التقرير كتعاطي أكثر موضوعية مقارنة بالآخرين، إلا أن مضمون التحليل يدور في فلك اتجاه تونس للسير على مسار غير ديمقراطي.

وعليه، يتضح أن موقف مراكز الفكر والأبحاث لم تحمل اشتباكًا حقيقيًا مع التطورات الجارية على المشهد التونسي، إذ كان من المفترض لها بحكم دورها التقليدي أن تقدم تحليلات متعددة الزوايا والأبعاد وتقدم بدائل متعددة أمام الإدارة الأمريكية تمكنها من تعزيز دورها وحماية مصالحها. ويمكن النظر لهذا التعاطي وفق عدد من الأسباب، منها أدلجة المواقف والتحليلات، وإطلاق الأحكام التعميمية، والعمل على ترويج لسردية دون الأخرى، واتخاذ مواقف أحد الأطراف، الأجندة التحريرية،....وغيرها.

ساحة حيوية:

على الرغم من الدور الكبير لمراكز الأبحاث في صنع السياسة الأمريكية، إلى أن أي تشجيع للإدارة الأمريكية لإتخاذ موقف متشدد تجاه التطورات الجارية على الساحة التونسية قد لا يجد آذان صاغية، بالاستناد إلى الأهمية التي تتمتع بها تونس وتأثيرها على عدد متشابك من الملف. **وهو ما يمكن توضيحه في عدد من الأمور:**

- **التقارب الأمريكي - التونسي:** داخل الكونجرس، ازدهر دعم الحزبين لتونس منذ 2011، وبالرغم من وفاة الداعم الرئيسي السيناتور جون ماكين، استمر أعضاء الكونجرس في دعم تونس. في عام 2019 ، قدم بعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل "روبرت مينينديز" و"ميت رومني" و"كريس كونز" قرارًا يؤكد "الشراكة القوية بين البلدين". كما تجاهل الكونجرس الاقتراح الذي قدمه الرئيس "دونالد ترامب" لإجراء تخفيضات كبيرة في المساعدات المقدمة لتونس. أما فيما يتعلق بالإدارة الحالية، فيبدو أن منصب "بايدن" كنائب الرئيس خلال انطلاق ثورة تونس، يمثل منطلق لعلاقات أكثر دفئًا، كما أن "بلينكن" كان أحد المدافعين الأكثر صراحة عن زيادة الدعم الأمريكي لتونس في السنوات التي أعقبت الثورة.

- **مصالح الحلفاء:** من بين الأمور المهمة والمحددة لمسار العلاقات بين تونس وواشنطن، تتصدر فكرة كون تونس مسألة تقع في دائرة الاهتمام المشترك للحلفاء عبر الأطلسي، أي أنها قد تمثل ملف لتعزيز العلاقات عبر الأطلسية. إذ تعد تونس في قلب أزمة الهجرة، سواء كنقطة عبور للمهاجرين إلى أوروبا وكمصدر كبير للمهاجرين على نحو متزايد. وتتفاقم أهمية هذه النقطة مع الاتجاه للربط بين المهاجرين والعمليات الإرهابية، إذ يمثل الهجوم الإرهابي في نيس بفرنسا الذي نفذه تونسي أحد الأمثلة البارزة.

- **القضية الليبية:** تقع تونس على الحدود مع ليبيا بطريقة توسع المجال أمام تأثير كل ساحة على الأخرى، بدل والتدخل في تشكيل المشهد. لذا، تدرك واشنطن أن ما يحدث في تونس سيكون ذا انعكاس مباشر على الساحة الليبية.

- **قضية الإرهاب:** تمثل قضية الإرهاب أهمية كبرى بالنسبة لواشنطن، بطريقة تجعلها تمثل عامل رئيس في تحديد سياستها تجاه القضايا المختلفة. وقد باتت الساحة التونسية رقم مؤثر في معادلة التعامل مع الإرهاب كونها باتت صاحبة عدد كبير من المنضمين لداعش.

مجمل القول، على الرغم مما يمكن وصفه بتراجع أهمية تونس على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن التطورات الأخيرة قد تدفع نحو اهتمام أمريكي متزايد بتونس. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الموقف الأمريكي الحذر في استجابته لتحركات الرئيس سعيد وفق نظرة إيجابية كونها تركت الباب مفتوحًا للتعامل وفق تطورات الوضع، إلا أن هذا الموقف قوبل بموقف غير رسمي من قبل مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية يستند إلى عدسة تحليلية ضيقة تغفل واقع الوضع على الأرض. ولكن من غير المتوقع أن تعيد هذه التحليلات توجيه دفة السياسة الأمريكية في المسار السلبي، لأن العلاقة الأمريكية تجاه تونس تتحكم فيها عدد من العوامل المؤثرة من ناحية، وتشكلها ترتيبات وتطورات الوضع على الأرض من ناحية أخرى.

11

"النهضة التونسية" على خطى إخوان مصر

عكست تفاعلات الأزمة التونسية الأخيرة قدرًا كبيرًا من التشابه، الذي يصل لمستوى التطابق والاستنساخ الحرفي، بين تحركات فرع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في تونس، ممثلًا في حركة النهضة، ونظيره المصري عقب الإطاحة به في أعقاب ثورة 30 يونيو2013. ورغم تصريحات رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، أنها "حزب تونسي يعمل وفق القوانين التونسية، ولا علاقة لها بتنظيم الاخوان في مصر"، وقوله "لا تربطني اية علاقة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين؛ لأنني رئيس حزب تونسي"، فإن متابعة نشاط النهضة، يؤكد أن الحركة لم تخرج عن النسق الذي رسمه بالتنظيم الدولي لفروعه لمواجهة فترات التراجع.

تكتيكات متطابقة

تبنت النهضة التونسية، والفواعل المتصلة بها داخليًا وخارجيًا، تكتيكات متطابقة مع تلك المستخدمة في حالة "إخوان مصر"، عقب سقوطهم (عام 2013)، للتعاطي مع الإجراءات الاستثنائية التي جرى اتخاذها في25يوليوالجاري. ونستعرض تاليًا أبرز صور هذا التطابق بين ما تمارسه حركة النهضة وما فشل به تنظيم الاخوان في مصر مسبقًا.

أولًا: وصم التحركات الشعبية والإجراءات الرسمية سلبيًا: وصف البيان الأول لحركة النهضة "25 يوليو2021" التظاهرات التي خرجت ضدها في المدن التونسية -قبيل صدور القرار الرئاسي- بأنها "أعمال إرهابية تنفذها مجموعات فوضوية وعصابات اجراميّة يتمّ توظيفها من خارج البلاد". كما صرح نائب رئيس مكتب الإعلام والاتصال بالحركة، محمد البرعومي، بأن النهضة "يمكنها أن تحمي مقراتها وأن تدعو انصارها للنزول إلى الشوارع".

وعقب إعلان رئيس الجمهورية، قيس سعيد، الإجراءات الاستثنائية، وصم رئيس الحركة، الغنوشي، تلك الإجراءات بأنها "انقلاب على الدستور والثورة والحريات"، واعتبر في تصريحات لاحقة أن "إعلان الرئيس سعيد بمثابة انقلاب على الشرعية والدستور ومجلس النواب والحكومة". كما اعتبر بيان المكتب التنفيذي للنهضة "27 يوليو2021" الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية غير دستوريّة وتمثل انقلابا على الدستور والمؤسسات".

وفي هذا الشأن، تطابقت مواقف إخوان تونس مع خطى إخوان مصر إبان ثورة 30 يونيو؛ إذ وصمت بيانات التنظيم التظاهرات بأنها "مؤامرة محكمة للانقلاب على الشرعية والإرادة الشعبية وللإجهاز على الثورة وأهدافها" وأنها "اعتداءات تمارسها جماعات البلطجة ومليشيات العصابات السوداء". كما أعلن مجلس شورى التنظيم بيانًا "22 يونيو2013" أكد فيه "التمسك بالشرعية والدستور والقانون". وعقب الإطاحة بهم من السلطة، أصدر الاخوان بيانهم الأول "4يوليو2013"، ووصموا فيه الحراك الشعبي والإجراءات التي توافقت عليها القوى والمؤسسات الوطنية بأنها "انقلابًا ضد الرئيس والدستور والشرعية".

ثانيًا: استصدار فتاوى دينية تتسق مع طرح التنظيم: سارعت أذرع التنظيم الدولي للإخوان لإسناد الطرح الذي صدرته حركة النهضة عما يجري في تونس، وكان أولها فتوى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين "25 يوليو2021" بـ "حرمة الاعتداء على العقد الاجتماعي الذي تم بإرادة الشعب التونسي"، واعتبر بيان الاتحاد أن القرارات الرئاسية تمثل "محاولة قوى انتكاسة وثورة مضادة، وعودة إلى الوراء"، كما أكدت الفتوى أن "الانقلاب ... أمر خطير ولا يجوز شرعا ...، كما أن إعلان حالة الطوارئ المفتوحة لا يجوز ...". واعتبر الأمين العام للاتحاد، على القره داغي، في كلمة مصورة (26يوليو2021) أن "ما يجري في تونس هو انقلاب على الشرعية الدستورية، ويجسد صورة من صور الثورات المضادة بأسلوب مدنيًا بالظاهر".

وعقب إعلان خارطة الطريق لثورة 30يونيو2013، أصدر وقتها رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، يوسف القرضاوي، فتوى حاول عبرها الترويج بأن القرارات المتخذة تمثل خروجًا عن الشرعية الدستورية والشريعة الإسلامية، وبطلان أية خطوات لا تتضمن عودة المعزول "محمد مرسي"(7يوليو2013). وواصل القرضاوي هجومه ضد الحراك الشعبي الرافض لحكم الاخوان، وبعد تيقنه من استحالة عودة المعزول للسلطة، وصم 30يونيو بالانقلاب، وافتى بحرمة الانتخابات التي دعت اليها السلطات الانتقالية.

ويعكس توظيف أفرع التنظيم الدولي للإخوان للفتاوى الدينية، واستصدراها من الأذرع الموالية لها، حرص شديدًا على التأثير في الحشود الرافضة لانتهاكات التنظيمات القطرية ضد المصالح الوطنية؛ كون المجتمعات العربية تميل الى النزعة الدينية بدرجة كبيرة، وأن تلك الأذرع نجحت في اختراق المشهد العربي والترويج لنفسها كمنصات دينية تتمسك بما طالب به الشارع بعد 2011. إلا أن تلك المؤسسات في حالة انكشاف تام، لاسيما الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين المصنف بعدة دول ككيان إرهابي.

ثالثًا: اعتماد ذات المنصات المعادية للمشروعات الوطنية: حولت مجموعة الشبكات والمنصات الإعلامية التابعة للتنظيم الدولي، والدول الراعية للإخوان، تركيزها عن القضايا الإقليمية والدولية الى الحالة التونسية، وأصبحت الشخصيات الموالية للتنظيم ومشروعهم في حالة تدوير متواصل على تلك برامج تلك المنصات. وركزت المواقع الالكترونية للأفرع والكيانات الإخوانية

على حشد رأي عام "داخلي وخارجي" داعم لرواية النهضة، ومن أبرزها موقع إخوان أونلاين، وبوابة حزب الحرية والعدالة المنحل في مصر، ومنصات اتحاد علماء المسلمين، وغيرها من صفحات التابعة للتنظيم. كما تصدرت الأزمة التونسية شبكة القنوات الموالية للإخوان، وفي مقدمتها الجزيرة القطرية والقنوات التركية الناطقة بالعربية، وغيرها من القنوات الإقليمية والتونسية التي تستحوذ عليها شركات الاخوان والدول الداعمة لها.

وتبدو تلك التكتيكات نسخة كربونية مما اعتمده إخوان مصر بعد عزل "مرسي"، حيث اتبعت السياسة التحريرية للمنصات المعادية للمشروع الوطني المصري الرافض لمخطط التنظيم الدولي نفس الخط، بل وكانت الشخصيات المروجة لسيناريوهات فوضى مع بعد الاحتجاجات في 30يونيو هي ذاتها المتصدرة للحديث عن الحالة التونسية بعد 25يوليو، وفي مقدمتهم يوسف القرضاوي، وقيادات فرع الاخوان في الدولة محل الازمة.

رابعًا: الحشد لاستعراض القوة وترسيخ الاستقطاب: حرص رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي"، بأول رد فعل على قرارات الرئيس "سعيد"، على دعوة الشارع التونسي وأنصار الحركة للتحرك والاحتشاد لمواجهة الإجراءات المُعلنة، وقال الغنوشي أن "أنصار النهضة والشعب التونسي سيدافعون على الثورة". ووجهت النهضة لاحقًا الدعوة لـ "منخرطيها وانصارها للتوجه الى مجلس نواب الشعب حماية للثورة"، كما دعت في بيانها الصادر الثاني "26 يوليو2021" الشعب التونسي في الداخل والخارج للاستعداد للدفاع عن استقلال تونس وحرية شعبها وتجربها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية المنتخبة، ... واليقظة التامة حتى إزالة الانقلاب ...".

كما داوم الاخوان في مصر على الحشد المضاد لكافة التظاهرات والفعاليات الرافضة لمشروع التنظيم، فكانت مسيرات الاخوان لاحتلال الميادين وساحات التظاهر، بدايةً بـ "جمعة لم الشمل والهوية الإسلامية" والمعروفة بجمعة قندهار "30 يوليو2011"، ثم فض التظاهرات المناوئة لسياسات الجماعة بعدد من المحافظات كان أبرزها بمحيط قصر الاتحادية (5ديسمبر2012)، ووصولًا لاعتصامي رابعة والنهضة المسلحين "يونيو-أغسطس2013". وهي ضمن أدوات الاخوان الرئيسية للتعتيم على تصاعد رفضهم شعبيًا، وإظهار أنهم يمتلكون الأغلبية المحركة للأحداث والمسيطرة على الشارع.

خامسًا: المناورة اللفظية حول استخدام العنف: يدرك تنظيم الإخوان التداعيات الخطرة لتفعيل أذرعه المسلحة ضد السلطات ومعارضيه بشكل موسع، رغم حرصه للاحتفاظ بدرجة عالية من الجاهزية لمثل هذه الخطوة في كل فروعه حال اقتضت الضرورة ذلك. وقد طور التنظيم الدولي للإخوان من منهجية تعاطيه مع تلك الإشكالية، لاسيما بعد التداعيات السلبية لانتهاج اخوان مصر العنف بعد 2013، وأصبحت النهضة مُركزةً على التلويح والمناورة اللفظية بقدرتها واحتمالية انهيار حالة السلم والامن إذا تضررت مصالحها، ضمن تأكيدها على نبذ العنف ورفضها أية حلول غير قانونية أو سلمية لمعالجة الازمة.

وحملت بيانات الحركة وتصريحات مسؤوليها هذا النمط المناور بالألفاظ بين رفض العنف والتلويح بإمكانيته. فبينما شكرت النهضة مناضليها وأنصارها على ضبط النفس واعتماد الطرق القانونية في التصدي لما وصفته بالاعتداءات والتهديدات "25يوليو"، صرح نائب رئيس مكتب الإعلام والاتصال، محمد البرعومي، بأن النهضة "يمكنها أن تحمي مقراتها وأن تدعو انصارها للنزول إلى الشوارع على غرار مسيرة فبراير الماضي". وبعد قرارات الرئيس، جاءت إشارة "الغنوشي" لقدرة أنصار النهضة على الدفاع عن الثورة، وأعقب ذلك دعوتها منخرطيها وانصارها للتوجه لمجلس النواب.

وبطبيعة الحال، كانت تلك الوسيلة مُفعلة لدى الفرع المصري، فبينما دعى ببيان رسمي "7 ديسمبر2012" لإعمال القانون، حذر من اضطرار كل فرد وجماعة للدفاع عن نفسه وإلى أخذ حقه بيده. ثم صدور بيان (8ديسمبر2012) والذي تضمن أن التنظيم "يؤكد على أنهم قادرون على حماية مقارهم ومؤسساتهم، ولديهم القدرة على ردع كل من تسول له نفسه بالإساءة إليهم، ولن يقفوا مكتوفي الأيدي". ورغم من تأكيد بيان التنظيم "20 مارس2013" على أن "حماية المنشآت العامة والخاصة هي مسئولية الشرطة بالدرجة الأولى" فقد حرص على التلويح بأنهم متمسكين بما وصفوفه أنه "حقنا في الدفاع عن أنفسنا ومقراتنا وممتلكاتنا ولن نُفرط فيها".

هناك حالة واضحة من التناسخ بين تكتيكات وأساليب تعاطي النهضة الآن وما انتهجه الاخوان بمصر بعد 30يونيو، وهو ما لا يدع مجالًا للشك أن التنظيم الدولي قد صاغ لفروعه أدبيات للتعامل مع مراحل وفترات السخط الشعبي، وطورها بعد انكشاف مخططاته العنيفة في مصر، وتحسبه لتداعياتها على قبوله بالأوساط الدولية، وأنه أصبح أكثر ميلًا لترويج المظلومية عن المواجهة الخشنة. وفي ضوء الحالة المصرية والتقارب التكتيكي بين فروع التنظيم الدولي للإخوان، يُرجح أن تسير حركة النهضة خلال الفترة القادمة في مسارين: الأول، مهادنة القوى السياسية ومؤسسة الرئاسة لإظهار سلمية تحركاتها، والدفع نحو ضغوط دبلوماسية خارجية وتوظيف الحشد بالشارع لتحسين موقفها الداخلي. والثاني، تعطيل أية حلول محتملة وتأزيم الوضع التونسي، وربما تفعيل إثارة الاضطرابات، إذا وجدت خطرًا على نفوذها وسيطرتها على المشهد وأن مشروعها قد يُقضى عليه.

12

مسارات متباينة.. خارطة الطريق بعد انقضاء مدة الـ 30 يومًا

تتطلب طبيعة الحالة التونسية الراهنة بعد القرارات الاستثنائية التي أصدرها الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 25 يوليو 2021 البحث في المسارات التي يمكن أن تسلكها تونس بعد انقضاء مدة الـ30 يومًا التي نص عليها القرار الرئاسي بتعليق كافة أعمال واختصاصات مجلس نواب الشعب، واستشراف الخطوات المستقبلية للرئيس التونسي الذي وعد باتخاذ حزم متوالية من القرارات والإجراءات لتسيير عمل الدولة التونسية بعد الحزمة الأولى من القرارات.

سمات المرحلة الراهنة

عمّقت قرارات الرئيس قيس سعيّد من حضور بعض السمات التي اتسم بها المشهد السياسي والاجتماعي التونسي خلال الشهور الأخيرة، وأول هذه السمات هو حالة الاستقطاب الشديدة والحادة؛ فعلى المستوى السياسي كان الاستقطاب حادًا بين القوى والتيارات المتصارعة داخل البرلمان، وبلغ أوجه من خلال تبادل العنف بين أعضائه. وكذا، كان الاستقطاب أكثر حدة بين مؤسسات الحكم الثلاثة (الرئاسة – الحكومة – البرلمان)، متخذًا أشكالًا عدة من التنازع والصراع الذي أدى بدوره إلى الحالة الراهنة.

وانعكس الاستقطاب السياسي على الشارع التونسي لإصرار الفرقاء على التلويح بالشرعية الشعبية التي أوصلتهم إلى الحكم، سواء الرئيس التونسي قيس سعيّد الذي وصل إلى سدة الرئاسة بأصوات نحو 72.7% من كتلة المصوتين التونسيين، أو حركة النهضة التي أهلها تصويت نحو 19.5% من كتلة المصوتين التونسيين لها إلى حصولها على أكثرية برلمانية بـ53 مقعدًا. ذلك فضلًا عن سعي حركة النهضة إلى إبراز هذه الشعبية من خلال الحشد والتظاهر، وهو ما أفرز مظاهرات متباينة اتخذت طابعًا عنيفًا، انعكاسًا لهذا الاستقطاب الحاد، وتجلت في الحشود التي خرجت في يوم 25 يوليو 2021 وما تلاه.

وأدت القرارات التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد إلى زيادة الجدال الدستوري المشتعل خلال الشهور الأخيرة؛ بسبب الخلاف بين الساسة التونسيين حول من يملك سلطة "تأويل الدستور" في ظل غياب المحكمة الدستورية التي يخول لها الدستور هذه المهمة وسلطة الفصل بين سلطات الدولة المتنازعة. إذ انبرى الرئيس التونسي إلى تأويل الدستور بوصفه من "يسهر على احترامه" حسب وصف الدستور، وهو ما عارضته حركة النهضة، ووصفت قرارات سعيّد الأخيرة بأنها انقلاب على الدستور وتعدٍ عليه، ومن ثم أضافت قرارات سعيّد جدلًا جديدًا إلى الجدل الدستوري القائم بالفعل.

وإضافة إلى ذلك كله، تضفي الحالة التونسية الراهنة والقرارات التي اتخذها الرئيس سعيّد المزيد من التساؤلات حول التجربة "الديمقراطية" التونسية الهشة والمتعثرة والنظام السياسي الذي أفرزته الثورة التونسية، والذي تحول -في سبيل التخلص من الديكتاتورية- إلى نظام هجين لم يحسن الدمج بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني فكان سببًا أساسيًا في الأزمات المختلفة التي تواجه تونس. فبينما كانت الديمقراطية غاية في حد ذاتها بالنسبة لساسة تونس ما بعد الثورة؛ أدت الممارسات التطبيقية على أرض الواقع إلى عجز شبه تام في بنية الحكم والإدارة داخل الدولة التونسية.

سيناريوهات خارطة الطريق

تضفي هذه الحالة المعقدة المزيد من الضبابية وعدم اليقين على المشهد التونسي المستقبلي، في ضوء تعدد السيناريوهات التي قد يتخذها مسار الأزمة خلال الفترة المقبلة، ومن ثم القرارات التي قد يتخذها سعيّد بعد انقضاء أجل الثلاثين يومًا.

• مسار المواجهة

يفترض هذا السيناريو استمرار الرئيس التونسي في القرارات الاستثنائية التي اتخذها وفقًا للفصل الـ80 من الدستور. ومع

غياب المحكمة الدستورية التي يخول لها الدستور البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه بعد مدة 30 يومًا، فإن السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في استمرار الحالة الاستثنائية قد تدفعه إلى استمرار العمل بالقرارات، وفي الوقت ذاته اختيار شخصية تشكل حكومة تتولى إدارة الدولة في هذه الظروف الاستثنائية وفق خطة إنقاذ.

توجد مؤشرات تدفع باتجاه هذا المسار، **أولها** نص القرارات التي اتخذها الرئيس التونسي ونشرتها جريدة الرائد الرسمي وهو "تعلق كل اختصاصات مجلس نواب الشعب لمدة شهر ابتداء من 25 يوليو 2021. ويمكن التمديد في المدة المذكورة بمقتضى أمر رئاسي وفق ما ينص عليه الفصل 80 من الدستور". **وثانيها** ما طبقه سعيّد بالفعل في قرارات استثنائية أخرى مثل تلك التي اتخذها بشأن التعامل مع جائحة كورونا وفقًا للفصل الـ80 ولقانون الطوارئ، إذ تعددت آجال هذه القرارات مدة الشهر، ومُددت بأوامر رئاسية. **وثالثها** اتجاه الرئيس سعيّد إلى رفع الحصانة عن أعضاء البرلمان وتوليه منصب رئيس النيابة العمومية، وعزمه فتح ملفات الفساد التي حدثت خلال السنوات العشر الماضية والتي تشير تقارير إلى تورط عدد من النواب فيها، فضلًا عن رجال أعمال قدّرهم الرئيس التونسي بـ460 رجل أعمال متهمين بنهب نحو 4.6 مليار دولار من المال العام. بجانب فتح تحقيق مع حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب عيش تونسي في تلقيها أموالا أجنبية خلال الحملة الانتخابية الأخيرة. فضلًا عن تحريك جهات قضائية لقضايا مختلفة متهم فيها نواب بالبرلمان بعدما رُفعت الحصانة عنهم. **ورابعها** حزم القرارات التي أصدرها سعيّد بشأن تغييرات في المناصب القيادية في الدولة بإزاحة مسؤولين محسوبين على النهضة.

وهو ما قد يشير في المجمل إلى احتمال سلوك الرئيس التونسي مسلك المواجهة مع حركة النهضة إلى نهايته، استغلالًا لمعطيات الأمر الواقع التي أحدثتها قراراته الاستثنائية، وحالة الضعف التي تعتري الحركة منذ ما قبل القرارات وزادت بعدها، والمزاج الشعبي العام المؤيد لهذه القرارات. بيد أن ضغوطًا دولية ومحلية تتعلق بضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي في أقرب الآجال وعدم التغول في تأويل الدستور قد تقف حائلًا أمام ذلك، فضلًا عن أن مسارًا مثل ذلك قد يؤدي إلى زيادة الأزمة والهوة القائمة بين مؤسسات الدولة، ويقود تونس إلى وضع شبيه بالوضع اللبناني سياسيًا واقتصاديًا وصحيًا.

• مسار الحوار

يفترض هذا السيناريو أن الرئيس التونسي سيعمد خلال فترة الـ30 يومًا إلى تشكيل حكومة تكنوقراط تكون مهمتها إدارة الوضع الاستثنائي للدولة والعمل على حل المشكلات الاقتصادية والصحية وفق خطة إنقاذ. وبعد انقضاء المدة يعود البرلمان إلى ممارسة

أعماله، ومن ثم تُعرض هذه الحكومة عليه لمنحها الثقة بناء على ما أنتجته القرارات الرئاسية من أمر واقع سيتم التعاطي معه، ثم البناء عليه للمرحلة القادمة التي قد تشهد انتخابات مبكرة وإجراء تعديلات دستورية للخروج من المأزق السياسي الحالي.

ويستند هذا السيناريو إلى الفصل الـ99 من الدستور الذي ينص على "لرئيس الجمهورية أن يطلب من مجلس نواب الشعب التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لنشاطها مرتين على الأكثر خلال كامل المدة الرئاسية، ويتم التصويت بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب، فإن لم يجدد المجلس الثقة في الحكومة اعتُبرت مستقيلة، وعندئذ يكلف رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر لتكوين حكومة في أجل أقصاه ثلاثون يومًا، وعند تجاوز الأجل المحدد دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها".

وتدفع مؤشرات باتجاه هذا السيناريو، أولها أن الخيارات المتاحة أمام حركة النهضة للتعامل مع الواقع الجديد تتضاءل يومًا بعد آخر، وتصريحاتها ضد قرارات سعيّد آخذة في التراجع -قد يكون بغرض المناورة- وستكون مضطرة إلى التعاطي مع هذا الواقع، وهو ما تشير إليه تصريحات الغنوشي "ينبغي أن يكون هناك حوار وطني من أجل كيف تكون لتونس حكومة، ولا شرعية لحكومة لا تمر بالبرلمان، مستعدون لأي تنازل إذا كانت هناك عودة للديمقراطية والدستور أهم من تمسكنا بالسلطة". **وثاني المؤشرات** هو تأكيد الرئيس التونسي احترامه للدستور وعزمه العودة إلى المسار الديمقراطي والاعتيادي للدولة التونسية.

والثالث هو انخراط مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الاتحاد العام للشغل في مشاورات مع الرئيس بشأن المرحلة المقبلة، واحتمالات تكرار ما حدث عام 2013 من حوار وطني برعاية الرباعي (الاتحاد العام للشغل – اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية – الهيئة الوطنية للمحامين – الرابطة التونسية لحقوق الإنسان). ورابعها تصريح سعيّد بأنه "سيتم إصدار نص قانوني حول إبرام مصالحة جزائية مع المتورطين في نهب المال العام"، وهو ما يعني عودة البرلمان؛ إذ لا يملك رئيس الجمهورية سلطة سنّ مراسيم قانونية إلا في حالة حل مجلس نواب الشعب حسب الفصل الـ70 من الدستور.

وفي الوقت ذاته هناك عقبات ماثلة أمام تحقق هذا المسار، أولها أن دعوات الحوار الوطني السابقة لم تلق صدى لدى الفرقاء قبل قرارات سعيّد، ومن ثم تبقى احتمالات تكرار هذا واردة. **وثانيها** أن غالبية التونسيين يؤيدون القرارات التي اتخذها الرئيس،

ويرفضون عودة حركة النهضة إلى المشهد السياسي -على الأقل بالصورة التي كانت عليها- وقد يمثل جنوحه إلى الحوار مع النهضة مجازفة منه بهذا التأييد الشعبي. واتصالًا بهذه العقبة، تأتي **العقبة الثالثة** المتمثلة في القوى السياسية المعارضة للنهضة والتي قد لا تقبل الحوار معها وتدفع بالرئيس سعيّد وحيدًا في هذا المسار.

- **مسار التصعيد**

يفترض هذا السيناريو أن تلجأ حركة النهضة إلى التصعيد في مواجهة القرارات التي اتخذها الرئيس التونسي، وقد يكون هذا التصعيد على المستوى السياسي وعلى مستوى الشارع أو أحدهما. على المستوى السياسي قد تقدم النهضة على حشد أعضاء البرلمان وعقد جلساته في أي مكان آخر غير مقر البرلمان في قصر باردو بعد منع القوات العسكرية والأمنية التونسية دخولهم إياه. ويكون ذلك حسب الفصل الـ51 من الدستور. وحينها يمكن للبرلمان اتخاذ قرارات تجابه تلك التي أصدرها الرئيس الذي سيعمد حينها إلى المسار الأول الخاص بالمواجهة.

وعلى مستوى الشارع، قد تلجأ حركة النهضة -بجانب حشد المظاهرات الرافضة لقرارات الرئيس- إلى العنف وتحريك أنصارها لخلق حالة من عدم الاستقرار. وتدعم هذا السيناريو مؤشرات، **أولها** تصريحات الغنوشي "في حال لم يكن هناك اتفاق حول الحكومة، بعد انقلاب الرئيس قيس سعيد، فإننا سندعو الشارع للدفاع عن الديمقراطية، و"إذا لم تستعيد تونس ديمقراطيتها سننزلق نحو الفوضى". **وثانيها** ما كشفته سابقًا "هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي" من وثائق لمراسلات إلكترونية بين قيادات من تنظيم الإخوان في مصر وحركة النهضة تعود إلى عام 2012، وتتضمن مراحل بناء الجهاز السري والأمني للحركة المتهم بالتورط في عمليات الاغتيال. **وثالثها** احتمالات أن تستغل حركة النهضة مقاتلي داعش العائدين إلى تونس أو دعمها بقوات من المرتزقة عبر الحدود الليبية في إحداث فوضى وعمليات إرهابية.

إجمالًا، تقف تونس عند حدود مرحلة فاصلة؛ إذ سيكون لقرارات الرئيس التونسي بالغ الأثر في تشكيل مستقبل الدولة التونسية خلال السنوات المقبلة. ومع حالة اللايقين الراهنة تبقى كافة الاحتمالات واردة. وسيتعين على الرئيس التونسي الإعلان في أقرب الآجال عن خارطة طريق واضحة للمسار المستقبلي الذي تسلكه إدارته للأزمة، حرصًا على تبديد مخاوف القوى السياسية والمدنية التي اجتمع معها وأجمعت على ضرورة ألا تكون القرارات التي اتخذها تقويضًا للمسار الديمقراطي -الهش والمتعثر- الذي حاولت تونس أن تسلكه منذ ثورة 2011.

13

تعثر "النهضة" ومستقبل الإسلام السياسي في المغرب العربي

مثلت التطورات الأخيرة التي حدثت في تونس خاصة تلك المتعلقة بتجميد البرلمان الذي تسيطر عليه "حركة النهضة، يُلقى بظلاله على مسار الإسلام السياسي في منطقة شمال إفريقيا، خاصة وأن ذلك التطور في المشهد التونسي يتزامن مع بروز خطاً عاماً في تلك المنطقة الجغرافية يتجلى في اتخاذ خطوات لتحجيم التمدد الإخواني والحركات الإسلامية المتباينة، والتي باتت تتكشف حقائقها أمام الرأي العام الداخلي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وهو ما يدفعنا نحو تناول وضعية الإسلام السياسي في المغرب العربي ومآلاته المستقبلية.

تراجع وانكماش

شهدت منطقة المغرب العربي تصاعداً غير مسبوق للأحزاب الإسلامية في أعقاب ما يُعرف باسم " الربيع العربي" عام 2011، وما أفرزته من بيئة خصبة لنشاط وصعود تلك الأحزاب التي سيطرت بصورة كبيرة على المشهد السياسي كما هو الحال بالنسبة لتونس "حركة النهضة"، والجزائر كما برز في حركات "حركة مجتمع السلم - حمس" وكذلك "حركة البناء الوطني"، والمغرب متمثلة في "العدالة والتنمية "، وموريتانيا في حزب "التجمع الوطني للإصلاح والتنمية - تواصل". هذا التصاعد يمكن فهمه من خلال تفكيك أحداث الربيع العربي وحالة

السخط الشعبي على الأنظمة الحاكمة والأحزاب التقليدية، وهو ما يهيأ الساحة لتصدرها المشهد خاصة وأن تلك الحركات كانت الأكثر تنظيماً حينذاك.

وانطلاقاً من السابق ولكون منطقة المغرب العربي واحدة من أبرز المناطق الحاضنة للتيارات الإسلامية المدعومة من قِبل قوى إقليمية ودولية تستهدف تحقيق تواجد سياسي لها في تلك المنطقة الاستراتيجية، تخضع فيه الأحزاب الإسلامية السياسية بصورة جوهرية لمظلة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ولم تخلو دولة في الشمال الإفريقي من تواجد أحزاب إسلامية - منخرطة بصورة أو أخرى في السلطة بمختلف مستوياتها أو لديها تأثير على المشهد السياسي، ولعل الحالة التونسية والليبية أبرز تلك الدول التي يتواجد بها إسلام سياسي وبدرجة أقل في كلاً من الجزائري والمغرب، بينما يتناقص وجودها وثقلها في موريتانيا.

في الآونة الأخيرة؛ تشكلت جملة من العوامل التي آلت في نهاية المطاف إلى تراجع قدرة التنظيمات الإسلامية وعباءتها الحزبية يمكن توضيحها في الآتي:

- **المرجعية الخارجية:** لقد شكل التداخل بين التيار الإسلامي السياسي في منطقة المغرب العربي مع الأجندات الخارجية، نقطة مفصلية في زعزعة الثقة الشعبية لها وتراجع قدرتها على التأثير الداخلي، خاصة في ظل الولاء الظاهر والتبعية للأجندات الأجنبية سواء أكانت سياسية دينية عقائدية أو طائفية أو مذهبية وتحديداً مع النظام التركي الذي بات محركاً ومؤثراً رئيسياً على أجندة عمل ذلك التيار في منطقة المغرب العربي وفي ظل غياب الأجندات الوطنية الداعمة لمسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي، الأمر الذي بات محل رفض واسع لشريحة كبيرة من شعوب تلك المنطقة، وقد برز الانصياع للأجندات الخارجية في الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية في تونس كما هو الحال بالنسبة "لحركة النهضة" التي باتت محل انتقاد واسع في أعقاب التقارب الأخير الملحوظ بين رئيس الحركة والمسئولين الأتراك، وبرز كذلك في الحالة المصرية عن طريق جماعة الإخوان.

- **عودة الأحزاب التقليدية:** أبرز متغيرات المشهد السياسي في عمق المغرب العربي يتجلى في العودة القوية للأحزاب التقليدية أو أحزاب المولاة ذات التأثير الواسع في الشارع السياسي بعدما شهدت حالة من التراجع في أعقاب التغيرات السياسية التي طرأت داخل تلك الدول، خاصة وأن لدى تلك الأحزاب القدرة التنافسية والتنظيمية التي لا تزال تتمتع بها، وبرز ذلك على الساحة الجزائرية بين "جبهة التحرير - التجمع الوطني الديمقراطي" التي استطاعت تحقيق فوزاً بالانتخابات التشريعية التي عُقدت في منتصف عام

2021، إلى جانب استمرارية قدرة حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الموريتاني من السيطرة على المشهد السياسي.

- **ضآلة التأثير والمناورات الخاسرة:** لطالما انتهجت تيارات الإسلام السياسي داخل مجتمعات المغرب العربي استراتيجية مناورة لخلق موطأ قدم لها على الساحة السياسية، وذلك من خلال تصدير صورة مغايرة للواقع حول عدم انتماء أحزاب ذلك التيار للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وقد تجلى ذلك بوضوح في تونس عندما قرر حزب حركة النهضة الإسلامي التخلي عن النشاط الدعوي على خلفية المؤتمر العام العاشر للحزب في مايو 2016، وذلك لاكتساب شريحة أوسع من القواعد الشعبية وكذا اجتذاب قواعد انتخابية أوسع تضمن من خلالها تحقيق تواجد سياسي في الداخل التونسي، وهو نمط خداعي للرأي العام وبات هذا الحزب يدور في فلك التنظيم الدولي للإخوان.

الأمر الآخر هنا؛ وهو المباغته التي باتت تنتهجها الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي انتهجت خطاباً مغايراً لذلك الخطاب القائمة على البعد الديني والأيديولوجي، بيد أنه هذا الأمر لم يظل كثيراً بل عزز من فرضية تراجع تلك الأحزاب وقدرتها التنظيمية وتراجع تأثيرها.

- **تصدعات داخلية:** لقد برز في الآونة الأخيرة حالة من التصدعات والاستقطابات داخل أحزاب الإسلام السياسي، وهي إحدى المرتكزات الرئيسية نحو تراجع تماسك تلك الأحزاب وافتقادها للمصداقية الخارجية مما أحدث ارتباك نوعي في مسارها السياسي، وبرز ذلك فيما شهدته الأحزاب الإسلامية في الجزائر من حالة من الانقسام والتفكك والتي برزت بصورة كبيرة في انخراط عدد من الأحزاب الإسلامية على رأسها "حركة البناء الوطني" في مبادرة " القوى الوطنية للإصلاح" – الداعمة بصورة ضمنية لخارطة الطريق التي وضعها الرئيس "تبون".

- **تعددية هشة:** من المُلاحظ أن أحد أسباب تراجع تلك الأحزاب هو حالة التعدد التي باتت تتسم بها الأحزاب الإسلامية بشقيه المتطرف والمعتدل، يسبب حالة من الضعف والهشاشه داخل المشهد السياسي، ولعل ذلك يظهر بصورة كبيرة إبان الانتخابات النيابية داخل تلك الدولة.

استراتيجيات متباينة

اتصالاً بالسابق؛ وفي ضوء الحديث عن حالة التراجع التي شهدتها أحزاب الإسلام السياسي والتي يدور غالبيتها في فلك التنظيم الدولي لجماعة الإخوان، وفي ظل حالة التشرذم المجتمعي والنخبوي على تلك الأحزاب، انتهجت دول المغرب العربي نهجاً مغايراً في تعاطيها مع تلك التكتلات برز في جملة من الإجراءات التي ساهمت بشكل كبير في

كبح جماح تلك الأحزاب ويمكن توضيحها في النقاط الآتي:

- **استراتيجية الاستقطاب وتبني الحوار والشراكة:** من بين مسارات التحرك التي اتخذتها عدد من دول المغرب العربي وعلى رأسها موريتانيا لتقليص وتحجيم التيارات السياسية الإسلامية، هو استقطابها وخروجها من عباءة الدينية البحته للمظلة السياسية الداعمة للنظام الحاكم وغلق الطرق أمام تلك الاحزاب للانخراط في اللعبة السياسية في ظل مساعي تلك الأحزاب للسيطرة على الأنظمة المغاربية، ولعل تلك الاستراتيجية تبلورت بصورة جلية خلال الإجراءات التي تم اتخاذها في نواكشوط للاحتواء المبكر من جانب الرئيس "محمد ولد الغزواني" للأحزاب الإسلامية للحيلولة دون خروجها عن مسار النظام الحاكم وقد برز بصورة كبيرة خلال المشاورات المتكررة مع رئيس حزب "تواصل" وهو توجه مغايرًا تماماً لما كانت عليه الأوضاع خلال الرئيس السابق "محمد ولد عبد العزيز" الذي كان رافضاً لتلك الأحزاب.

فضلاً عما تشهده المغرب من احتواء حزب "العدالة والتنمية" المغربي ذو التوجه الإسلامي الذي شهد انخراطاً كبيراً في الحكومة المغربية، وتقارباً واصطفافًا ملحوظاً مع المؤسسة الملكية، وبرز ذلك بصورة كبيرة في مسار قضية إعادة استئناف العلاقات المغربية الإسرائيلية مرة أخرة إلى جانب انتقاده لحزب "تواصل" الموريتاني لاستضافته أعضاء من جبهة البوليساريو "مارس 2021".

- **قطع الطريق وتضييق الخناق:** تتبع بعض الدول في تلك المنطقة على استراتيجية التطويق لتقييد أحزاب التيار الإسلام السياسي عبر رفض الترخيص للأحزاب القائمة على إيديولوجية دينية ، وبرز ذلك في الجزائر التي أكد أيضاً الرئيس "تبون" خلال حواره مع صحيفة "لوبوان الفرنسية" في السادس من يونيو 2021، بأن أيديولوجيا الإسلام السياسي لن تتواجد داخل الدولة مرة أخرى.

- **خلق توازنات داخلية وتفتيت التقاربات الإسلامية:** شهدت عدد من دول المغرب العربي حالة من بلورة توازنات داخلية عبر تصعيد حركات سياسية أو تدشين أخرى تضم تكتلات حزبية متعددة تقلص فرص التمدد الشعبي للحركات الإسلامية وبرز ذلك بصورة كبيرة في الجزائر عبر إطلاق ما يُعرف باسم "مبادرة القوى الوطنية للإصلاح" والتي تأسست في الحادي عشر من أغسطس 2020 وتضم قرابة 50 حزباً ومؤسسة مدنية وهيئات اقتصادية استقطبت "حركة البناء الوطني" الإسلامية ، وتتسم تلك المبادرة بالتنوع الإيديولوجي مما يُعزز من فرص تواجدها على الساحة السياسية، بغرض بناء إطار للقوى الوطنية

تدعم الثوابت الوطنية ودعم مسار خارطة الطريق والتحول الديمقراطي، وتكمن أهمية تلك المبادرة في سعيها لخلق حالة من التوافق السياسي يكسر حاجز الانسداد في العملية السياسية ويكرس لمبادئ وخارطة الطريق التي كان قد أعلن عنها الرئيس عبد المجيد تبون، وهو الأمر الذي يخلق ظهيراً سياسياً للرئيس تبون خاصة وأنها تمتاز بحالة من التنوع الإيديولوجي، وتساهم تلك المبادرة في إيجاد توازناً سياسياً لقوى الإسلام السياسي، فضلاً عن بروز مبادرة سياسية أخرى تُعرف باسم "مبادرة 22 فبراير" والذي يعتبر مشروعاً سياسياً للحراك الشعبي في الجزائر ويضم الكثير من نشطاء الحراك، وذلك بغرض الوصول لاتفاق سياسي توافقي داخل الحراك ويعزز من مسار الانتقال السياسي توازي تحركات التيارات الإسلامية.

وهو ذات النهج الذي برز في تونس من خلال مبادرة ""جبهة الاستفتاء" التي تم تشكيلها (28 يونيو 2021) والتي تضم أحزاب اليسار على رأسها "حركة مشروع تونس" وعدد من المنظمات المدنية والتي تعزز من مساندة النظام الحاكم في مواجهة الحركات الإسلامية.

- **الارتهان للشعب:** من بين مسارات تحرك الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي تكمن ورقة الشعب كأحد استراتيجيات مواجهة التيار الإسلامي، ويتضح ذلك بصورة كبيرة في تونس من خلال المراهنة على الشعب من جانب الرئيس "قيس سعيد" وعدم الانتماء لحزب سياسية، وهي الحالة المتشابهة مع الرئيس "عبد المجيد تبون" الذي يرفض تأسيس أو الانتماء لحزب سياسي كظهير له، ويعول الرئيسان على ورقة الشعب كظهيري لهما في مواجهة تفاقم ظاهرة الأحزاب الإسلامية.

تبعات متعددة ومستقل مضطرب

لقد شكّلت العوامل المذكورة أعلاه إلى تبعات سلبية على مسار تحرك أحزاب تيار الإسلام السياسي برزت بصورة كبيرة في النقاط الآتي:

1. **فقدان التأثير على المشهد السياسي:** وتراجع قدرتها الانتخابية سواء أكان ذلك على مستوى السلطة التشريعية أو التنفيذية، ففي موريتانيا لم يتمكن المرشح "محمد ولد بوبكر" المدعوم من جانب حزب "تواصل" من الفوز بالانتخابات الرئاسية ولم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصل عليها نسبة 17.9% ليحل في المرتبة الثالثة، وهو ذات الأمر الذي شهدته الجزائر في الانتخابات الرئاسية عام 2019 والتي حقق خلالها الرئيس "تبون" نسبة 58.13% بينما حصل مرشح الإسلاميين "عبد القادر بن قرينه" رئيس حركة "البناء الوطني" بنسبة 17.37%..

وبرز ذلك أيضاً في الانتخابات التشريعية الجزائرية التي لم تحقق فيها الأحزاب الإسلامية وعلى رأسها "حركة مجتمع السلم – حمس" التابعة لتنظيم الإخوان احتلت المرتبة الثالثة بموجب عدد 64 مقعداً في حين حققت الأحزاب التقليدية هيمنة نسبية على المقاعد وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني، وهو ذات الأمر الذي ظهر في الانتخابات التشريعية التونسية والتي كانت تسيطر عليها حركة النهضة الإسلامية إلا أنها شهدت تراجعاً كبيراً في انتخابات عام 2019 والتي لم تحصل على 52 مقعداً مقارنة بعدد 89 مقعداً عام 2019.

2. **سقوط الرمزية الإسلاموية:** إن المتأمل للمشهد السياسي في دول المغرب العربي يجد أن الرمزية والقدرة على التنظيم التي كانت تمتاز بها تيارات الإسلام السياسي باتت تتقلص بصورة كبيرة، وتجلى ذلك بصورة كبيرة في مشهد الاقتحامات المتعددة لمقرات تلك الأحزاب مؤخراً في تونس، ولعل هذا يحدث هزة كبيرة في الصورة الذهنية للشعوب حيال تلك الأحزاب.

يمكن القول بأن مستقبل الإسلام السياسي في دول شمال إفريقيا بات بين قوسين أو أدنى على صعيد المستقبل المنظور، وحتى على الصعيد طويل الأجل فإن تلك الأحزاب سوف تشهد حالة من التراجع والاندثار أو ما يمكن تسميته "الكمون" خاصة في ظل المتغيرات الوطنية لدول تلك المنطقة وحالة التصدع التي تشهدها أحزاب هذا التيار.

لقد مرت أحزاب الإسلام السياسي داخل تونس وفي إطار أوسع داخل المنطقة المغاربية، بمنحى تجلت مراحل صعوده النسبية قبيل عام 2011 وما تلاها على خلفية تسارع الأحداث التي أطاحت بالأنظمة الحاكمة في عدد من تلك الدول، وهو ما هيأ المناخ أمام الصعود البارز والانخراط المبكر في السلطة والمؤسسات الرسمية في الدولة عقب تلك الاضطرابات وحققت سيطرة واسعة على المجالس النيابية كمنفذ للسيطرة على باقي أجهزة الدولة، غير أن المحطة الحرجة في وضعية تلك الأحزاب تمخضت عن ثورة الثلاثين من يونيو 2013 في مصر، وما تبعها من حالة اندثار غير مسبوقة لأحزاب الإسلام السياسي في الدول الأخرى كما هو الحال بالنسبة للجزائر والمغرب وما يحدث الآن في تونس، ولعل هذا التراجع لأحزاب الإسلام السياسي والسياق الداخلي والإقليمي يُنذر إلى حالة اندثار أو تراجع لتلك الأحزاب خاصة وأنها لم تعد محل قبول ليس فقط على مستوى الأنظمة الحاكمة ولكن أيضاً على صعيد الشعوب.

مستخلصات

- بشكل عام حظيت قرارات الرئيس التونسي برضا معظم الأحزاب والقوى المدنية التونسية المعارضة، التي كانت فعلياً في جبهة شبه موحدة ضد التيار الإسلامي، الممثل في البرلمان عبر حركة النهضة وإئتلاف الكرامة. وقد تفاوتت درجة رضا هذه القوى عن هذه القرارات، ما بين الترحيب الواضح والصريح، وبين تحميل حركة النهضة والحكومة المقالة مسؤولية الوضع الحالي.

- إذا استمرت الأزمة السياسية فإن ذلك سيكون له تبعات سلبية وخيمة على الاقتصاد التونسي المنهك، وسيدفع المواطن فاتورة الخلافات السياسية كما هو الحال على مدار العشر سنوات الماضية، ولكن بالرغم من التدهور الواضح لمؤشرات الإقتصاد التونسي فلا يزال هناك بارقة أمل نحو تحسن محتمل وخروج عن المسار اللبناني، إذا تبنت القيادة في تونس، ممثلة حاليا في رئيسها، خطة واضحة للإصلاح الاقتصادي والقضاء على الفساد، لإستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية في تونس، وثقة الشعب التونسي صاحب المعاناة الأكبر في الاقتصاد.

- جاء فيروس كورونا ليسلط الضوء على أزمة سياسية واقتصادية عميقة في تونس، كما إنه جاء ليكشف عن جذور مواطن الضعف في النظام التونسي؛ خاصة أنها تسجل أعلى حصيلة إصابات يومية لوباء كورونا في العالم العربي حاليًا. كما تعتبر الجائحة من أحد الأسباب الهامة التي أطاحت بالحكومة وساهمت في تأجيج الموقف.

- اصبح استشراء الفساد وتغلغله في مؤسسات الدولة التونسية ضمن القضايا الضرورية التي يجب التعاطي معها بشكل فوري وعاجل، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو460 شخصاً نهبوا أموال تُقدر بـ 13.5 مليار دينار تونسي «4.6 مليار دولار» تم سرقتها بالإضافة إلى فساد الانتخابات من حيث التمويلات الأجنبية التي حصلت عليها حركة النهضة في 2019 تقدر بنحو 285 ألف دولار.

- الأزمة الأخيرة في تونس كشفت عن أهمية القرارات الوطنية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد والتي لاقت ترحيب السواد الأعظم من التونسيين، كما كشفت أيضًا حجم تناقضات مواقف حركة النهضة، فقد قدمت الدعم لقيس سعيد في انتخابات أكتوبر 2019 ظنا منها أنه بالإمكان السيطرة عليه ودفعه لدعم مسار واستراتيجية حركة النهضة لإضعاف مؤسسات الدولة التونسية للسيطرة عليها لاحقا، ولاحقا هاجمته ونصبته عدوا لها بعدما أصبح حجر عثرة أمام تنفيذ أهدافها.

- يمثل الارتباط القوي بين راشد الغنوشي والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان الإرهابية حجر الزاوية في الأزمة السياسية الطاحنة التي تشهدها تونس منذ شهور ووصلت إلى ذروتها في المرحلة الحالية، وذلك في إطار أصرار الغنوشي على تحقيق أهداف التنظيم الدولي والتابعين له في المنطقة ودول الجوار بغض النظر عن المصلحة الوطنية التونسية.

- تقف تونس عند حدود مرحلة فاصلة، وسيتعين على الرئيس التونسي الإعلان في أقرب الآجال عن خارطة طريق واضحة للمسار المستقبلي الذي تسلكه إدارته للأزمة، حرصًا على تبديد مخاوف القوى السياسية والمدنية التي اجتمع معها وأجمعت على ضرورة ألا تكون القرارات التي اتخذها تقويضًا للمسار الديمقراطي -الهش والمتعثر- الذي حاولت تونس أن تسلكه منذ ثورة 2011.

- مصدر قوة حركة «النهضة»، هو قدرتها عبر مسارها التاريخي الطويل على التكيف مع السياقات المتغيرة، وقدرتها على المقاومة لتبرير وجودها وتأمين استمرارها. ورغم تحقيق النهضة نجاحا في الوصول إلى مفاصل المجال العام للشارع التونسي والذي يتبين في حصول الحزب على المركز الأول في كل استحقاق انتخابي إلا أنه نجاحا صوريا لا يلبث أن يتبدد تدريجيا بسبب الخسارة الشعبية للحزب؛ ويرجع ذلك في أحد العوامل هو افتقاد الحزب إلى مشروع سياسي متكامل يحمل أبعاد ثقافية واقتصادية معا، إنما يكتفي الحزب في تصدير قضية الهوية بين الإسلام والعلمانية مع مناورات سياسية تكتيكية لتأمين البقاء في الحياة السياسية التونسية. في حين لا زال هناك قطاعات مجتمعية تونسية ترى في النهضة مهددا للمشروع الوطني لتونس، حتى وإن كانت تلك القطاعات ضعيفة التأثير أو مفككة الروابط مع بعضها البعض.

- تشهد الساحة التونسية تحولًا كبيرًا، حيث وصلت العلاقة بين رئيس الجمهورية وحركة النهضة لطريق مسدود، وعلى الرغم من أن تلك القرارت قد لا تُخرج الإخوان وحركة النهضة التونسية بشكل تام من المشهد، إلا أنها قد تصيبها بنوع من الارتباك والتخبط الشديد، كما أنها ستؤثر بشكل كبير في شعبية الحركة ونفوذها في الداخل التونسي، خاصة في ذلك التراجع التدريجي لها، وعليه يمكن القول أن ورقة أنقرة في المنطقة أُصيبت بهزة عنيفة قد لا تقضي عليها في المدى القريب، إلا أنها تجعل مستقبله على المحك.

- الموقف الفرنسي يحمل في جُنباته دوافع أعمق ما يُظهره تعليقها الرسمي، وهو ما يرجع لمصالحها المتشابكة بالمنطقة بشكل عام، وبتونس بشكل خاص، وكانت هناك علاقة خاصة دائما بين باريس وأي إن كان من يسكن قصر قرطاج.

- على الرغم مما يمكن وصفه بتراجع أهمية تونس على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن التطورات الأخيرة قد تدفع نحو اهتمام أمريكي متزايد بتونس. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الموقف الأمريكي الحذر في استجابته لتحركات الرئيس سعيد وفق نظرة إيجابية كونها تركت الباب مفتوحًا للتعامل وفق تطورات الوضع، إلا أن هذا الموقف قوبل بموقف غير رسمي من قبل مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية يستند إلى عدسة تحليلية ضيقة تغفل واقع الوضع على الأرض.

- هناك حالة واضحة من التناسخ بين تكتيكات وأساليب تعاطي النهضة الآن وما انتهجه الاخوان بمصر بعد 30يونيو، وهو ما لا يدع مجالًا للشك أن التنظيم الدولي قد صاغ لفروعه أدبيات للتعامل مع مراحل وفترات السخط الشعبي، وطورها بعد انكشاف مخططاته العنيفة في مصر، وتحسبه لتداعياتها على قبوله بالأوساط الدولية، وأنه أصبح أكثر ميلًا لترويج المظلومية عن المواجهة الخشنة.

- تقف تونس عند حدود مرحلة فاصلة؛ إذ سيكون لقرارات الرئيس التونسي بالغ الأثر في تشكيل مستقبل الدولة التونسية خلال السنوات المقبلة. ومع حالة اللايقين الراهنة تبقى كافة الاحتمالات واردة. وسيتعين على الرئيس التونسي الإعلان في أقرب الآجال عن خارطة طريق واضحة للمسار المستقبلي الذي تسلكه إدارته للأزمة، حرصًا على تبديد مخاوف القوى السياسية والمدنية التي اجتمع معها وأجمعت على ضرورة ألا تكون القرارات التي اتخذها تقويضًا للمسار الديمقراطي -الهش والمتعثر- الذي حاولت تونس أن تسلكه منذ ثورة 2011.

- بات مستقبل الإسلام السياسي في دول شمال إفريقيا بين قوسين أو أدنى على صعيد المستقبل المنظور، وحتى على الصعيد طويل الأجل فإن تلك الأحزاب سوف تشهد حالة من التراجع والاندثار أو ما يمكن تسميته «الكمون» خاصة في ظل المتغيرات الوطنية لدول تلك المنطقة وحالة التصدع التي تشهدها أحزاب هذا التيار.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES